مجلة العمارة والتخطيط، م٢٧ (١)، ص ص ٦٣-١١٤، الرياض (٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ)

مؤشِّرات وسياسات تحقيق التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة وتطبيقاتها على أقاليم المملكة العربية السعودية

رهام فاخوري، رولا ميّا

(قدم للنشر في ٨/ ٧/ ١٤٣٤هـ؛ وقبل للنشر في ٢٦/ ١٠/ ١٤٣٤هـ)

ملخّص البحث. تُعدُّ التنافسية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة والتي تتَّبعها بعض الدول ضمن سياساتها التنموية من أجل تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة بين أقاليمها المختلفة، إلاّ أنَّ أساليب وطرق العمل بها ما تزال غير واضحة المعالم بشكلٍ كاف، ولذلك اهتمَّ البحث بدراسة الجانب النظري وما يشمله من تعاريف وعوامل ومؤشرات، باعتبارها أداة لقياس مدى تنافسية الأقاليم والمدن في الدولة الواحدة وبالتالي درجة التقدم أو التراجع في مستويات التنمية المختلفة؛ لكن تلك الأداة غير كافية بل يجب أن يترافق عملها بأدوات وآليات أخرى تتمثَّل بوضع وتطبيق مجموعة سياسات تدعم وجود تجمعات ومراكز تنموية، وأخرى تربط وجود وانتشار التنمية بالبنية التحتية المستدامة والمتكاملة إلى جانب السياسات الإدارية الحكيمة والرشيدة.

ومن خلال دراسة التجارب المختلفة لأقاليم الدول التي تسعى جاهدة إلى تحسين تنافسيتها على كافة الأصعدة وفي كافة المجالات، والاطلاع على السياسات التي تتَّبعها وتطوِّرها تباعًا، فإنَّ البحث يؤكِّد على أنَّ تطبيق مؤشرات وسياسات وخطط التنافسية الإقليمية الحضرية على الأقاليم العربية قابل للتنفيذ خاصة مع وجود كافة مقومات وموارد التنمية المختلفة والمتمثِّلة أهمّها في الموارد المادية والبشرية والطبيعية والبنية التحتية الجيدة المدعومة بشبكة اتصالات سريعة ومتطورة، وقد حققت العديد من الدول العربية نتائج جيدة

في التنافسية العالمية، إلاّ أنَّها ينبغي أن تجعل التنافسية الحضرية في قمة أجندتها التنموية من أجل اللحاق بالدول المتقدمة والمتطورة.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، التنافسية الحضرية، الإقليم، التنمية، عوامل التنافسية، التنافسية المستدامة، مؤشرات التنافسية الحضرية، السياسات التنموية، الأقاليم العربية، المملكة العربية السعودية.

١ – المقدمة

شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا ملحوظًا بالتنافسية الحضرية من قبل المخططين والسياسيين والمستثمرين وحتّى المنظَّمات الثقافية، وبسبب العولمة والتقدم التكنولوجي والمعلومات والتغيرات الهيكلية والانفتاح أصبحت مدن العالم متشابهة إلى حدٍ كبير، ليكون نتيجة هذا التشابه تزايد المنافسة بين الأقاليم والمدن في النظام الحضري وفقًا لأدائها في مختلف القطاعات والأنشطة والصناعات التحويلية، والخدمات، والتكنولوجيا العالية، والسياحة، فضلًا عن تنافسها حول موقعها كمناطق للنفوذ الإقليمي والوطني والعالمي؛ إلى جانب تنافسها على العمالة والاستثمارات والتكنولوجيا والمشاريع، وتستمرُّ الأقاليم بالبحث عن منافذ وآفاق يمكن من خلالها أن تزيد تنافسيتها أو "قدرتها" التنافسية وأن تحسِّن وضعها التنافسي العالمي.

وأصبحت التنافسية اليوم واحدة من أهم استراتيجيات التنمية الإقليمية المكانية باعتبارها ذات تأثير مكاني مباشر وسريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، وتبذل الدول ما بوسعها على مستوى عالمي أو حتى على مستوى إقليمي داخلي بأن ترتقي بسوية تنافسيتها وتحسِّن مستوى معيشة شعوبها.

يدرس البحث موضوع التنافسية من وجهة نظر عمرانية تخطيطية ويحلِّل عواملها المختلفة وارتباطها بموضوع التنمية المستدامة، كما يدرس البحث ويحلِّل بشكلٍ مفصَّلٍ مؤشرات التنافسية الحضرية التي تتَّبعها الدول العالمية التي تحوي المدن والأقاليم الأكثر تنافسية ويتوصّل إلى مجموعة مؤشرات خاصة يمكن أن تُطبَّق في المدن والأقاليم العربية بكل سهولة ويسر بشكل يجعلها تندمج مع التطور العالمي، وفي النهاية يحلِّل البحث السياسات التي اتّبعتها بعض الدول من أجل تحسين تنافسية أقاليمها وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

٢ – اشكالية البحث

يشغل موضوع التنافسية اهتمام الخبراء وبالأخص الاقتصاديين، ومنذ بدايات القرن الواحد والعشرون أصبح المخططون يأخذون الموضوع بجدية لما له من أثرٍ كبيرٍ على تحسين سوية المعيشة للمواطنين والارتقاء جماليًا وعمرانيًا بصورة المدينة والإقليم، كون التنافسية أولًا وأخيرًا تهدف إلى إعطاء المدينة أو الإقليم طابعًا متميزًا متفردًا عن غيره من المدن والأقاليم الأخرى، وتُعدُّ التنافسية كنظرية ومفهوم وعمليّة واحدة من أكثر الفروع تعقيدًا بسبب تداخل أنواعها وتعدُّد

عواملها، إضافة إلى تركيز الباحثين على الجانب الاقتصادي بشكلٍ كبيرٍ، ولذلك يدرس البحث ويحلِّل الإشكاليات المختلفة المتمثلة في:

- حداثة موضوع التنافسية الإقليمية الحضرية والتي تستند على الجانب العمراني التخطيطي فيما بين الأقاليم على مستوى الدولة الواحدة، حيث تدرس بعض الدول التنافسية الحضرية وتوليها اهتمامًا خاصًا في الوقت الذي تعتمد فيه أغلب دول العالم على تشجيع التنافسية العالمية والتي تركِّز على النواحي الاقتصادية بالدرجة الأولى متناسيةً الدور العمراني والتخطيطي وأثره في تحسين وتطوير الإقليم على كافة الأصعدة وفي كافة القطاعات.

- ارتباط تطبيق سياسات ومؤشرات التنافسية الحضرية بسياسات التنمية المستدامة ومؤشراتها، حيث أصبحت التنمية المستدامة الأساس الذي ينبغي أن تُبنى عليه التنافسية الإقليمية، وهو أمر يُعدُّ تحديًا بالنسبة إلى الدول التي تعاني من تلوث وتصحُّر ونقص في مواردها المائية، واستنزاف الموارد الطبيعية بشكلٍ جائرٍ وقلة الاهتمام بالطاقة المتجددة.

- قصور الأبحاث التي تدرس موضوع التنافسية الإقليمية "الحضرية" في الأقاليم والدول بشكلٍ عامٍ وتنحصر ضمن بعض دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الآسيوية، فضلًا عن غياب الدراسات التي تدرس التنافسية الحضرية في الأقاليم والدول العربية والنامية؛ الأمر الذي يؤدي إلى التوجه نحو الدراسات الأجنبية من أجل الإطلاع على موضوع التنافسية الحضرية والوقوف على عوامله ومؤشراته وإمكانية العمل به كمحرك وأداة لدفع التنمية الشاملة المستدامة.

- يرتبط مفهوم التنافسية الإقليمية بقدرة الإقليم على جذب كافة المقومات والموارد البشرية والمالية، وتفتقر العديد من الأقاليم العربية إلى مقومات وعوامل الجذب الكافية للاستثمار والسياح والمواطنين؛ التي وإن وجدت فإنَّها تفتقر إلى الإعلان والترويج والتمويل، كما تسبّب الهجرة السلبية من بعض الأقاليم إلى أخرى تفاوتًا تنمويًا كبيرًا رغم توفر الموارد اللازمة في الأقاليم الأولى، مما يتطلب سياسات عمل لتحسين تنافسية الأقاليم والارتقاء بسوية التنمية فيها.

٣- أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة موضوع التنافسية الإقليمية من وجهة نظر عمرانية تخطيطية مستدامة بشكلٍ يربط العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالعوامل المكانية، كما يهدف إلى دراسة العوامل الأساسية والمؤشرات وأحدث البيانات التي تستخدمها الدول العالمية من أجل تحسين تنافسية أقاليمها، ويعالج البحث المسألة بشكلٍ متكاملٍ بما يحقق الأهداف التالية:

- دراسة وتحليل المفاهيم المتعلقة بكلٍ من التنافسية الحضرية والاستدامة، وإظهار أهمية إدماجها في سياسات التنمية المكانية "Spatial Development" للمدن والأقاليم، وضرورة ربطها بخطط التنمية العمرانية والتخطيطية.

– التوصل إلى مجموعة مؤشرات أساسية للتنافسية الحضرية يمكن أن تطبّقها الدول التي تطمح إلى تحسين معيشة مواطنيها، ووضع مجموعة سياسات وآليات عمل لتحسين تنافسية المدن والأقاليم وخصوصًا تلك التي تعاني من أوضاع تنموية متدهورة من أجل استثمار الموارد الموجودة بالشكل الأمثل وفق أسس بيئية مستدامة.

– تفعيل الأخذ بمبدأ التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة على الأقاليم والمدن العربية، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية وذلك من أجل تحسين تنافسية أقاليمها ومواكبة التطور التنموي ولتلحق بركب الدول المتقدمة.

٤– أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال أهمية موضوع التنافسية الإقليمية على مستوى العالم ككل، إضافة إلى ما يقوم به البحث من وضع سياسات عمل من أجل تحسين التنافسية المستدامة، واعتماده منهجًا علميًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بواقع الأقاليم والدول، كما تكمن أهمية البحث في انحصار موضوع التنافسية الحضرية في دول معينة دون غيرها، وغياب تطبيقها في الدول العربية رغم سهولة العمل بها وإمكانية تطبيق مؤشراتها بكل سهولة ويسر.

من جهة أخرى؛ فإنَّ النقاش الدولي مستمر بشأن التنافسية وسياساتها ومؤشراتها، وتُعقَد لذلك العديد من المؤتمرات والبحوث والدراسات على مستوى العالم ككل، والأقاليم العربية كغيرها من الأقاليم بحاجة إلى رصد مؤشرات التنافسية واتِّخاذ الإجراءات العاجلة بدءًا من وضع الأهداف والسياسات وانتهاء بالخطط المتكاملة والمبتكرة من أجل خفض نسب الفقر العالية وتحقيق أقصى قدر من العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي من خلال تفعيل التنافسية الحضرية المستدامة.

٥– فرضيات البحث

- **الفرضية الأولى**: ترتبط التنافسية الإقليمية بموضوع التنمية المستدامة، وارتباطها بشكلٍ أساسيٍ بالبنية التحتية والتعليم العالي والابتكار، وقد حقَّقت العديد من الدول إنجازات هامة في هذه المجالات، إلاّ أنَّ التفاوتات التنموية ما زالت ملحوظة، وهو أمر يتطلب تفعيل سياسات تشجع التنافسية الإقليمية ضمن مشاريع التنمية طويلة المدى.
- **الفرضية الثانية**: تعتمد التنافسية الإقليمية على مجموعة عوامل وركائز يؤدي دعمها إلى تنمية مراكز وأقطاب إقليمية على مستوى عالمي وبالتالي نهضة تنموية ترتقي بسوية الإقليم التنافسي والأقاليم المجاورة ومن ثَمَّ الدولة ككل، وتمتلك الأقاليم العربية ومنها أقاليم المملكة العربية السعودية ركائز مهمة تجعلها قادرة على أن تكون مراكز تنموية تنافسية على مستوى عالمي.

● **الفرضية الثالثة:** يُعدُّ تحقيق التكامل بين تطبيق مؤشرات التنافسية واتِّباع السياسات التي تجمع بين تخطيط النقل واستعمالات الأراضي ضمن إطار إداري ومؤسساتي فعال من الشروط الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنافسية الحضرية المستدامة.

٦- منهجية البحث

تمَّ انجاز البحث بالاعتماد على آلية عمل تستند على المنهجيات التالية:

- منهج استقرائي نظري من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتنافسية الإقليمية والتنافسية الحضرية على وجه الخصوص والوقوف على العوامل التي تسهم في تحقيق التنافسية الحضرية وتحليلها.

- المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل وتقييم بعض المبادرات العالمية في وضع المؤشرات التي تدرس وتحلِّل وتقيس التنافسية الحضرية في مدنها وأقاليمها والتي تعتمدها مجموعة من الدول دونًا عن غيرها، وإجراء مقارنة فيما بينها للتوصل إلى مجموعة مؤشرات مشتركة للتنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة.

- المنهج التحليلي الاستقرائي في دراسة وتحليل السياسات والآليات التي تتبعها الأقاليم والمدن العالمية من أجل تحسين تنافسيتها ومن ثم وضع النتائج التي توصل إليها البحث.

- المنهج العملي التطبيقي المقارن في تطبيق مؤشرات التنافسية الاقليمية الحضرية المستدامة على أقاليم المملكة العربية السعودية، وإجراء مقارنة بين هذه المؤشرات للتوصل إلى السياسات التنموية المناسبة.

٧- تحليل مفهوم التنافسية ضمن مستوياتها المختلفة

يُعدُّ مفهوم التنافسية من أكثر المفاهيم تداولًا خلال العقود الثلاثة السابقة، وهي تعني بشكلٍ عامٍ الميل والرغبة في التنافس، ومهارة الفوز بموقع ما، والبقاء بشكلٍ دائم في هذا الموقع الذي يتحدَّد بشكلٍ أساسي من خلال الإصرار والتنفيذ والنجاح المستمر والمستدام (European Commission,1999).

ويتداخل مفهوم التنافسية مع مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية نفسه، ففي بداية السبعينات ارتبط المفهوم بالتجارة الخارجية ثمَّ ارتبط خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أمّا في التسعينات فارتبط بالسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا معًا، وحاليًا تعني التنافسية مدى قدرة الدول على تحسين مستويات معيشة مواطنيها. وتنقسم التنافسية إلى عدة مستويات موضَّحة بالشكل (١)، هذه المستويات هي:

الشكل (١) مستويات التنافسية وأنواعها.

المصدر: المرجع (European Commission,1999) بتصرف الباحثة.

ووفقًا للمستويات السابقة تتعدّد المفاهيم بشكلٍ كبيرٍ في كل مستوى من المستويات كما تختلف التوجهات؛ فتنافسية الشركات أو القطاعات تتميز بطابع اقتصادي صرف يهتمّ بوضع الشركات والإنتاجية والأداء الاقتصادي للمدينة في قطاعاتها المختلفة، كما ترتبط التنافسية الإقليمية بالمدن والأقاليم في الدولة الواحدة بعلاقات وصِلات وظيفية ومعلوماتية ومادية وهي بذلك تختلف عن مفهوم تنافسية التكتلات الإقليمية؛ على سبيل المثال (تَكتُّل الاتحاد الأوروبي، ودول البلطيق التي تتكون من ليتوانيا ولاتفيا واستونيا، وغيرها من التَّكتُّلات) (Christian, 2006).

وعلى الرُّغم من الترابط بين تنافسية الإقليم والتنافسية الدولية إلاّ أنَّها تتشابه في التعريف فتنافسية الأقاليم بالمجمل توصل الدولة التي تضمُّ هذه الأقاليم بالتنافس مع الدول الأخرى، لتصبح الأقاليم في الدولة الأولى متنافسة مع الأقاليم في الدولة الثانية (Bruneckiene,2010)، أمّا فيما يخص التنافسية العالمية فهي تدرس وتحلّل مستويات التنمية في الدول المختلفة (Balkyte,2010)، وتأخذ تعاريف التنافسية على المستوى العالمي حالة كلٍ من التجارة الخارجية والعالمية للدول والاقتصاد ومستويات المعيشة للأفراد، وما يهمُّ هو التركيز على مفهوم التنافسية الإقليمية كما سيأتي لاحقًا.

٨- تحليل مفهوم التنافسية الإقليمية الحضرية

يرتبط مفهوم التنافسية الحضرية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم كلٍ من (الإقليم، المدينة، البلدة، الناحية، وصولًا لأصغر وحدة إدارية)، ويَتمُّ تحليل مفهوم "تنافسية" الإقليم في البحوث والدراسات العلمية بشكلٍ يجعله مقترنًا بمفهوم التنمية المكانية " Spatial Development"، وارتباطه بمفهوم كلٍ من الإقليم "Region" والمدينة "City" (Bruneckiene,2010).

وتُعدُّ المدينة الوحدة الأساسية للإقليم والمؤثِّر الرئيس على تنميته الاقتصادية والاجتماعية، بينما يحوي الإقليم بدوره على العديد من المدن والبلدات والقرى التي تتنافس فيما بينها أيضًا مكونة ما يسمى بتنافسية المدن لتتنافس بعدها بشكلٍ أكبر على مستوى الأقاليم ضمن ما يسمى "التنافسية الإقليمية" على المستوى الوطني (Bruneckiene, 2010).

مما تقدم يتمَّ تصنيف المناطق المتنافسة إلى:

- إقليم واحد في دولة واحدة يتنافس مع إقليم مناظر في نفس الدولة أو في دولة أخرى.
- مدن متوسطة وصغيرة الحجم تتنافس من حيث التخصص الاقتصادي مع المواقع المتخصصة الأخرى.
- مراكز الأقاليم التي تتنافس مع مراكز الأقاليم الأخرى (Bruneckiene, 2010).

ولتوضيح مفهوم التنمية الإقليمية الحضرية، ينبغي فهم العلاقة بين "التحضُّر"، ومستوى التنمية الذي تهدف إلى تحقيقه الأقاليم المتنافسة، ولفهم مضمون "التحضُّر" فإنَّه ينبغي اعتماد مفهوم "الحَضَر" الذي يعني باللغة الانجليزية "Urban" وفق ما جاء في قاموس "المورد"، وهو عكس "ريف"، أي "Rural"، وذلك لأنَّ مصطلح (الحَضَر) يرتبط بالمدينة التي تبدو فيها مظاهر التقدُّم العلمي والفني والفكري والأدبي والتِّقني وغيرها، وبالمقابل يرتبط مصطلح "الريف" بالمناطق المحيطة بالمدن، وبذلك فإنَّ التنافسية الحضرية أعمُّ وأشمل من مصطلح التنافسية العمرانية وذلك لأنَّه يدرس بشكلٍ متكاملٍ العلاقة التبادلية بين المدينة والريف كمناطق للاستقرار البشري، وهذا ما تهدف إليه التنافسية الحضرية بالأساس (ميّا، ٢٠١٠م).

عرَّف كريسيل "Kresl" التنافسية الحضرية بأنَّها الدرجة التي يستطيع من خلالها إقليم أو مدينة أو منطقة ما بالمقارنة مع غيرها توفير فرص العمل والمرافق الثقافية والترفيهية وتحسين مستويات الدخل ودرجة التماسك الاجتماعي وأنظمة الحكم والإدارة والحفاظ على البيئة الحضرية التي هي كل ما تطمح إليه الشعوب، كما أكّد على أنَّ الرفاه الاقتصادي للدولة يعتمد على الحيوية والتنوع الاقتصادي للمدن والأقاليم الرئيسة كالعاصمة مثلًا، وأنَّ الأقاليم المتنافسة تخلق دولًا مزدهرة، وتُعدُّ الأقاليم بمثابة مراكز ومحركات للنمو الاجتماعي والاقتصادي الوطني والعالمي (Begg, 1999).

وعرَّف سينكيني "Sinkiene" التنافسية الإقليمية الحضرية بأنَّها قدرة سكان الإقليم في الحفاظ على الوضع التنافسي له بين غيره من الأقاليم ذات الظروف المشابهة بهدف الحفاظ على الموارد وتحسين رفاهية سكان الإقليم عن طريق إدارة مجموعة من العوامل البيئية الخارجية والداخلية (Rogerson, 1999).

وُضِعت تعاريف أخرى إضافة إلى التعاريف السابقة، وهي تتشابه إلى حدٍ كبير، وتمَّ تحليل هذه التعاريف وتلخيصها للتوصل إلى تعريف شامل لمفهوم التنافسية الاقليمية الحضرية كما يلي:

التنافسية الاقليمية الحضرية: هي الدرجة التي يستطيع من خلالها الإقليم وما يشمله من مدن بالـمقارنة مع غيره من الأقاليم بجذب الاستثمار والاستفادة من الـموارد الموجودة بالشكل الأمثل، إضافة إلى جذب وتوليد الأنشطة التنافسية التي تعتمد علـى عوامـل الابتكار والإبداع " Innovation & Creativity" بالدَّرجة الأولـى لتوليد مستويات دخل ومعيشة جيـد للسكان، وتـحسين البنية المجتمعية وأنظمة الإدارة والبيئة الحضرية والطبيعية الـموجودة.

٩- معايير تنافس المدن والأقاليم على المستوى الدولي والعالمي

ينبغي على المدن والأقاليم التي تطمح بجذب الاستثمارات والسيّاح والشعوب والأدمغة البشرية أن تتوافر فيها مجموعة سمات ومعايير تجعلها قادرة على التنافس عالميًا ودوليًا، هذه المعايير هي:

- أن يكون عدد السكان المقيمين أكثر من مليون نسمة، أي أن يندرج تحت بند "الإقليم المتروبوليتاني"، وأن تتواجد فيه قوة عاملة مؤهَّلة ومدرَّبة قادرة على الإبداع والابتكار، وجامعات كبيرة متخصصة ومستوى عالٍ من البحث العلمي.
- أن يتَّصف بتخطيط وتصميم عمراني وحدائقي متميز وأن يروِّج للفنون والهندسة المعمارية والمناظر الطبيعية.
- أن يكون متعدد المراكز "Polycentric" بمعنى أن يتمَّ نشر النمو الحضري على كافة مدنه دون استئثار مدينة ما بالمشاريع التنموية على حساب مدينة أخرى.
- وجود الأنشطة الدُّولية التي تُكسِب المدينة مكانًا في شبكات الاقتصاد والعلم والثقافة العالمية، وتجعلها مركزًا ماليًا عالميًا قادرًا على المنافسة، ووجود تسهيلات تسمح بوجود واستضافة المؤتمرات والمعارض المحلية والعالمية.
- وجود حجم ومستوى حركة مرتفع برًا وبحرًا وجوًا، وشبكة بنيوية متكاملة تدعم طرق ووسائل المواصلات وتزودها بالبنية التحتية المتكاملة، أي أن يتَّسِم الإقليم بتوفير إمكانية الوصول عبر طرق الربط المختلفة.(١)
- وجود مجمَّعات إسكانية خاصة للمسؤولين ورجال الأعمال مرفقة بأندية ووسائل ترفيه خاصة بها.

---

(١) إمكانية الوصول أو الاتصالية (Accessibility) يقصد بها قدرة الأشخاص والبضائع على التحرك والتنقل بيسر ومن مكان إلى آخر، فالاتصالية المتدنية تعني أنَّ التنقل بين الأشخاص والبضائع يصاحبه قطع مسافات طويلة وهدر وقت طويل وتكبد تكاليف باهظة وغير ذلك من المعوقات والقيود. بينما تعني طرق الربط (Connectivity) البنية التحتية لوسائل النقل والطرقات والخطوط الحديدية والجوية وشبكات العمل والاتصال الرقمي، وخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية الممتازة.

- بنية تحتية ثقافية جيدة نسبيًا، تدعم المشاريع الفنية والترفيهية والثقافة والسياحة إلى ما بعد حدودها الوطنية.
- إنتاج البضائع والخدمات الجيدة المطابقة للشروط العالمية والبيئية (Begg, 1999).

ويشير الإقليم التنافسي الناجح إلى قاعدة اقتصادية متنوعة ورأس مال مُؤهَّل ومحترف، وخدمات ذات تكنولوجيا عالية وروابط قوية للمؤسَّسات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، وبنية تحتية متطورة وحديثة وجودة عالية للبيئة الحضرية والعمرانية المبنيَّة، والقدرة المؤسَّساتية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات التنمية ذات التوجه المستقبلي طويل الأمد (Rogerson, 1999).

١٠- عوامل دعم وتحقيق التنافسية الإقليمية الحضرية

إنَّ تحديد العوامل الأساسية للتنافسية الحضرية ودورها في الإدارة والتخطيط أدّى إلى تحديد ومعرفة الموقع التنافسي الحالي للمدينة أو الإقليم بصورة أكثر فاعلية، إضافة إلى توقع وجهات النظر المحتملة لمدينة تنموية أفضل وسياسة منافسة أحسن (Bruneckiene, 2010)، ومن أهم العوامل التي وُضِعت هي عوامل التنافسية الإقليمية لبورتر "Porter" في عام ١٩٩٠م (Porter,1990)، وتمَّ الاعتماد عليها في تحليل التنافسية الإقليمية في جميع دول العالم كما تمَّ تحديثها في عام ٢٠٠٩م (Jatuliaviciene, 2010)، وهي وتشمل (١٢) دعامة موضَّحة بالشكل (٢).

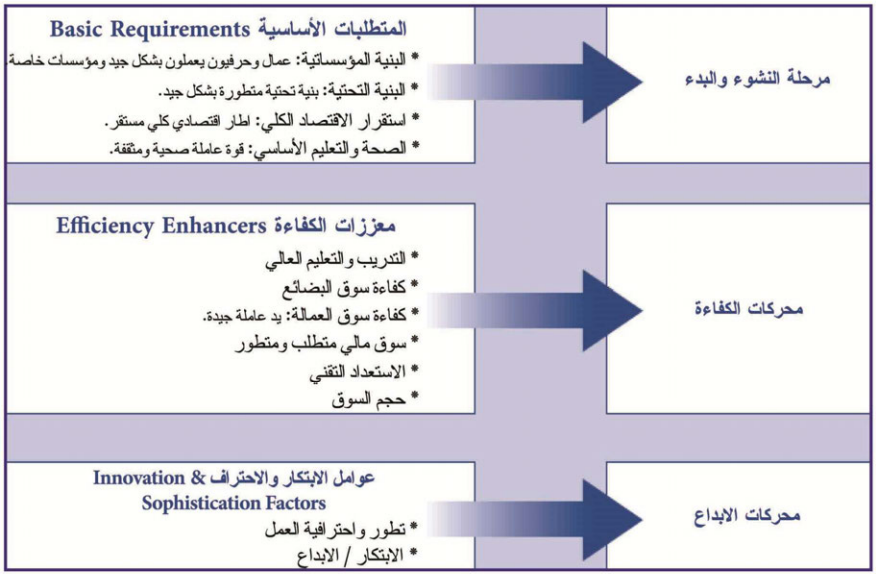

الشكل (٢) عوامل التنافسية الإقليمية وفقًا لبورتر.

المصدر: المرجع (Jatuliaviciene, 2010) بتصرف الباحثة.

تمَّ تصنيف العوامل إلى (٣) تصنيفات بحيث تمثل كل مرحلة التنمية المعنية بها، ولا يمكن أن تنتقل دولة من مرحلة إلى أخرى دون تحقيق الأولى، هذه المراحل هي:

أولًا: المتطلبات الأساسية وتضمُّ دعائم حرجة جدًا تحتاج إليها الدول في مرحلة النهوض والبدء بالعمليات التنموية.

ثانيًا: التنافسية المعتمدة على الاستثمار والكفاءة: يتمُّ الانتقال إلى هذه المرحلة عندما تقوم الدول بتطوير عمليات وسياسات التنمية بشكل أكثر كفاءة وتحقيق النتائج المرجوة من المرحلة الأولى.

ثالثًا: التنافسية التي يمكن قيادتها بالإبداع؛ يُعدُّ الإبداع الركيزة الأساسية للوصول إلى اقتصاد معرفي متطور ومتميز وخلق إنتاجية مستدامة أكثر كفاءة، وفي هذه المرحلة تزيد الأجور ويتحسّن مستوى المعيشة (Jatuliaviciene,2010).

إلاّ أنَّ دول الاتحاد الأوروبي وبالاستناد إلى استراتيجية لشبونة التي عُقِدت عام ٢٠٠٠م اعتمدت على ثلاثة عوامل تستند على ضرورة تبني واعتناق الإبداع والابتكار "Innovation & Creativity" والبنية التحتية، إضافة إلى الأداء الاقتصادي؛ وهي موضَّحة بالشكل (٣)، ويجب أن تنتج عملية الإبداع من البحث والتطوير والتعليم، الأمر الذي ينعكس إيجابًا في نمو وزيادة الوظائف (Jatuliaviciene, 2010)، كما هو موضَّح بالشكل (٤).

الشكل (٣) عوامل التنافسية الأوروبية.

المصدر: المرجع (Huggins,2006) بتصرف الباحثة.

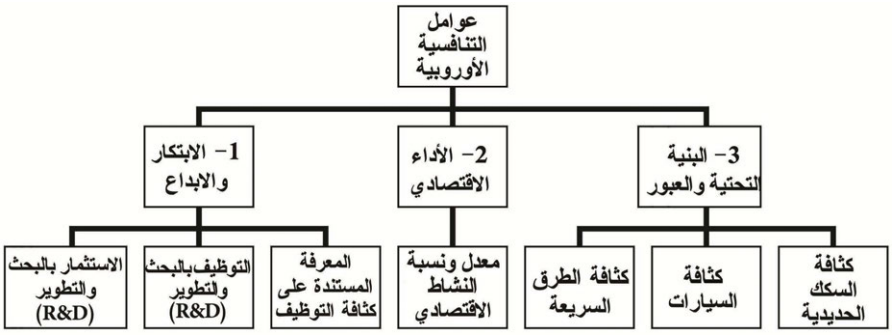

الشكل (٤) العوامل التي استندت عليها استراتيجية لشبونة.

المصدر: المرجع (Jatuliaviciene,2010) بتصرف الباحثة.

وعلى الرغم من أنَّ العديد من الباحثين حدَّدوا عوامل مختلفة للتنافسية الحضرية، إلاّ أنَّ جميعهم اتفقوا على أنَّ تنافسية المدينة تعتمد على مجموعة مترابطة ومعقدة من العوامل والعلاقات فيما بينها، لا على عامل واحد وجميعها يجب أن تنطلق من واقع البلد والإقليم.

١١- التوجه المعاصر للتنافسية الإقليمية "التنافسية الإقليمية المستدامة"

يرتبط مفهوم التنافسية الحضرية بشكلٍ كبيرٍ بالناحية الاقتصادية للمدينة، إلاَّ أنَّ النمو الاقتصادي الكبير يصاحبه تأثيرات بيئية سلبية مثل التلوث والضجيج، ونضوب الموارد بشكلٍ سريعٍ؛ وبالتالي فإنَّ النجاح الاقتصادي وحده غير كافٍ لتمثيل التنافسية، لذا يجب أن تضمن تنافسية المدينة وجود تكامل بين كلٍ من الناحية الاقتصادية مع بنية ومرافق اجتماعية جيدة وسياسات بيئية إيكولوجية سليمة، بحيث يتمُّ قياس التنافسية الحضرية من منظور التنمية المستدامة (Martins, 2007)، وبذلك تصبح التنافسية والاستدامة بعدين رئيسين في تنظيم المدن كما هو موضَّح بالشكل (٥).

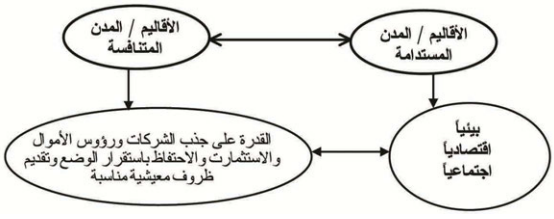

الشكل (٥) ارتباط التنافسية بالتنمية المستدامة.

المصدر: المرجع (Martins, 2007) بتصرف الباحثة.

نتيجة لذلك وفي بداية القرن الواحد والعشرين، أصبح يُطلب من المدن تقديم شروط تنافسية ترتبط بالاستدامة من خلال تخفيض الأثر البيئي السلبي والعمران المضغوط (Martins, 2007).

اتَّفق المجلس الأوروبي في استراتيجية لشبونة التي عُقِدت عام ٢٠٠٠م الموافقة على العرض المقدَّم من قبل المفوضية الأوروبية من أجل إنشاء وتبني استراتيجية جديدة للوظائف والنمو بعنوان "الاستراتيجية الجديدة للنمو: الذكي، والمستدام، والشامل – أوروبا ٢٠٢٠م"، " Europe 2020 : a Strategy for Smart, Sustainable & Inclusive Growth"، وكانت هذه الاستراتيجية نتيجة رغبة الاتحاد الأوروبي بزيادة التنافسية الحضرية، وبالأخص بعد الأزمة المالية التي حدثت عام ٢٠٠٨م والتي نتج عنها فقدان الكثير من الوظائف وتردّي الأوضاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية (Balkyte, 2010).

وتمَّ وضع (٣) محركات أو مولدات أساسية للنمو "Drivers" يتمُّ تطبيقها على المستوى الإقليمي والوطني وحتى على مستوى الاتحاد الأوروبي، هذه المحركات هي:

- النمو الذكي Smart Growth: تشجيع وتعزيز المعرفة والابتكار والتعليم والمجتمع الرقمي المعلوماتي.
- النمو المستدام Sustainable Growth: إعادة استخدام المصادر والموارد بطرق أكثر كفاءة، وبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية، وتوزيع عادل

للتكاليف والمنافع والاستثمار في التقنيات الجديدة وما تتضمنه من تقنيات خضراء.

● النمو الشامل Inclusive Growth: بناء مجتمع متماسك يقوم فيه الأشخاص بقيادة وإدارة التغيير ومحاربة الفقر والمشاركة في المجتمع والاقتصاد بشكل فعّال أي: "المشاركة الشعبية، مشاركة الجميع" (Balkyte, 2010).

ولكن ما هي الأسباب والدوافع التي أدَّت إلى ضرورة وجود تنافسية حضرية مستدامة، وما هو سبب التوجه نحو الاستدامة؟ هناك العديد من القضايا التي دفعت بالدول إلى انتهاج مبدأ الاستدامة لتدارك المشاكل التي قد تنجم في حال عدم أخذ القضايا التالية بالاعتبار حاليًا ومستقبلًا:

● التحضر والفقر Urbanization & Poverty: أدّى تزايد عدد السكان الحضر في المدن ونقص عدد سكان الريف إلى ازدياد أعداد المدن المليونية، ليرافق ذلك ارتفاع مستوى الفقر وتزايد أعداد الناس التي تعيش في المناطق العشوائية، وقدرت الأمم المتحدة عدد الذين يعيشون في سكن الصفيح بالبرازيل في عام ٢٠٠٧ بنحو (٤٥) مليون، ويقدر عددهم في الهند ما يقارب الـ (١٠٩) مليون شخص (United Nations, 2011).

● الأثر البيئي أو "البصمة البيئية"[٢] Ecological Footprint: تشغل المدن نحو (٣٪) من مساحة الأرض، ويستهلك الأشخاص الذين يعيشون في هذه المدن نحو (٧٥٪) من مصادر الأرض، أي ثُلثي استهلاك الطاقة الموجودة، ويقيس الأثر البيئي مقدار احتياج الأجيال الحالية من الموارد التي تغطي احتياجات الاستخدام وتلافي التلوث الناتج، حيث أظهرت الدراسات الحاجة إلى أكثر من كوكب أرض واحد ليفي بالاحتياجات المستقبلية (United Nations,2011).

● اقتصاديات المدينة City Economies: من خلال الحاجة إلى الأموال والاستثمارات بكافة أشكالها، على سبيل المثال تحتاج دول آسيا والباسيفيك لاستثمارات في البنية التحتية تقدر بـ (١٠) تريليون دولار للسنوات العشر القادمة لتفي باحتياجات الاستهلاك الضرورية حيث يتمُّ إنتاج (٨٠)٪ من الناتج الإجمالي في المدن (UN-Habitat, 2010).

● تخطيط وتصميم المدن والأقاليم Shaping Regions & Cities: أدّى تخطيط الأقاليم بشكلٍ مضغوط إلى العديد من المشاكل والتحديات، وعلى رأسها الازدحام المروري الذي لا تعني زيادته تنافسية أكبر، بل يقلِّل إضافة إلى تكاليف الطاقة المهدورة في المباني من التنافسية الإقليمية وحتى العالمية؛ يكلِّف

(٢) هي مؤشر لقياس تأثير مجتمع معين على كوكب الأرض ونظمه الطبيعية، ويوضّح مستوى استدامة نمط عيش سكان الدولة المحددة، ومدى تأثيرهم وضررهم بكوكب الأرض؛ يتمّ التوصل إلى قيمة المؤشر من خلال مقارنة استهلاك البشر للموارد الطبيعية مع قدرة الأرض على تجديد هذه الموارد.

الازدحام أكثر من (١٠)٪ من الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا في معظم المدن المليونية، كما تستهلك المباني السكنية ما يفوق عن (٤٠)٪ من موارد الطاقة في الدولة وتسبب أكثر من (٣٠٪) من إجمالي الغازات الضارة (United Nations, 2011).

لأجل ذلك كله؛ أصبح من الضروري وجود توازن محكم ومسيطر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل حفاظ أنظمة الأرض البيئية لمدى زمني طويل وبشكلٍ حيويٍ من خلال استخدام المصادر بشكل مستدام يساعد على ضمان الفرص الاقتصادية وبقائها متاحة للأجيال المستقبلية.

١٢- قياس التنافسية الإقليمية الحضرية في الأقاليم والمدن

لا تختلف المنهجية في قياس تنافسية المناطق الحضرية كثيرًا عن قياس التنافسية الدولية، وينتج الاختلاف في العوامل المستخدمة وفي إدماج منظور الاستدامة في المؤشرات، ويمكن قياس التنافسية الحضرية بطرق مختلفة هي:

- تحديد ودراسة عوامل ونماذج التنافسية الإقليمية التي سبق ذكرها والوقوف على آثارها التنموية.
- قياس مجموعة محددة من المؤشرات أو تكوين مؤشرات مركبة من خلال دراسات متخصصة تقوم بها الحكومات والجهات المعنية بدراسة التنافسية (Snieska, 2009).

وتُظهِر الدراسات أنَّ هناك قلة في الأعمال العلمية التي تكشف خصوصيات قياس التنافسية الحضرية بواسطة مؤشر مركب، بينما تكثر الدراسات المتعلقة بالتنافسية العالمية والدولية ومؤشراتها، ومن أكثر مؤشرات التنافسية العالمية شهرة هو المؤشر المركب لمعهد إدارة التنمية " IMD: Institute for Management Development" (Snieska, 2009)، ومؤشرات التنافسية العالمية لمنتدى الاقتصاد العالمي " GCI: Global Competitiveness Index" الذي يصوغ المؤشرات الخاصة بالتنافسية ويضع العوامل التي تُمكِّن اقتصاديات البلاد من تحقيق ازدهار طويل المدى، وكشف المكونات الرئيسة للنمو والازدهار الاقتصادي [Jatuliaviciene, 2010]، وتشمل المؤشرات ما يقارب ال (٣٢١) مؤشرًا وهي تقيس التنافسية على مستوى الدول بأكملها لا على مستوى الأقاليم والمدن داخل الدولة الواحدة "Inter-regional Level" (Snieska, 2009)، وبسبب ذلك لن يتمَّ التطرق إلى هذه المؤشرات، بل سيتمُّ اعتماد مؤشرات خاصة بقياس التنافسية الحضرية كما سيتَّضح لاحقًا.

إنَّ تحليل المشاكل الرئيسة لقياس التنافسية الإقليمية يُؤكِّد على ضرورة أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالاعتبار ليتمَّ الوصول إلى مجموعة مؤشرات يتمُّ الاستناد عليها، والتوصل إلى مؤشر مركب إن أمكن (Snieska, 2009).

١٢-١- مراحل وخطوات تكوين دليل التنافسية الإقليمية الحضرية:

تمَّ وضع نموذج لقياس التنافسية الإقليمية داخل البلاد (بين الأقاليم) من قبل الاتحاد الأوروبي وقامت بتطبيقه معظم دول الاتحاد مثل بريطانيا وليتوانيا وهنغاريا وغيرها، حيث وضعت كل دولة سياساتها وترتيباتها وقياساتها الخاصة بها دونًا عن غيرها، إلاّ أنَّ النتيجة واحدة وهي قياس التنافسية الإقليمية الحضرية، ويوضِّح النموذج الموجود في الشكل (٦) مراحل صياغة دليل التنافسية الإقليمية الحضرية "RCI: Regional Competitiveness Index" داخل الدولة.

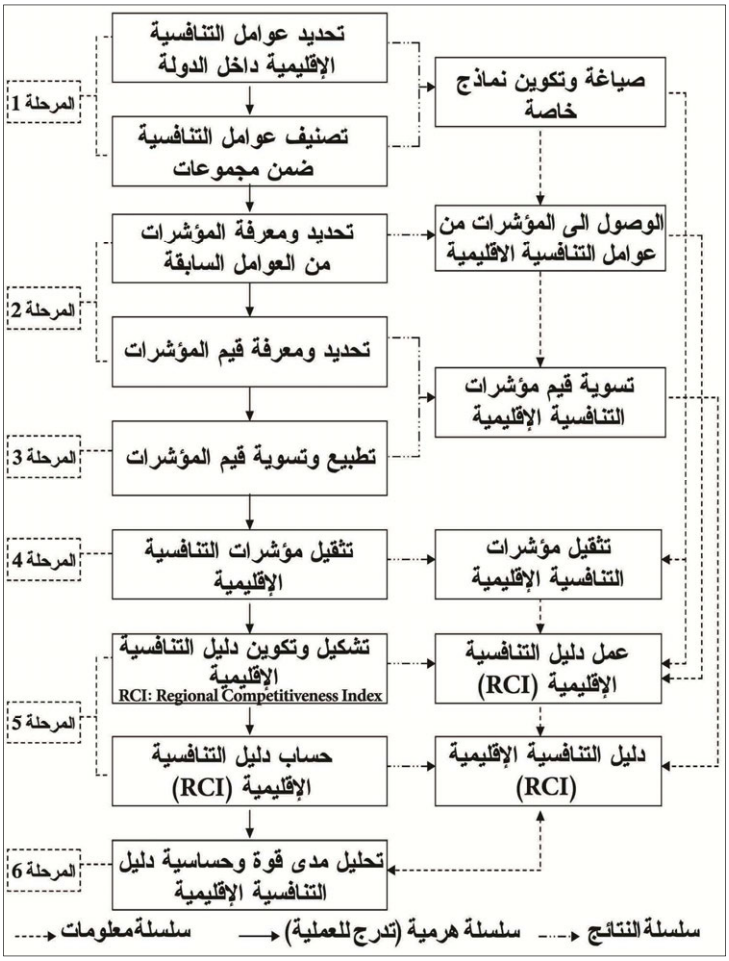

الشكل (٦) مراحل صياغة دليل التنافسية الإقليمية الحضرية.

المصدر: المرجع (Snieska, 2009) بتصرف الباحثة.

هذه المراحل بالترتيب وبشكلٍ مختصرٍ هي:

المرحلة (١): تحديد وتصنيف العوامل الأساسية للتنافسية الإقليمية ضمن مجموعات، وهي كثيرة وسبق شرحها.

المرحلة (٢): تحديد المؤشرات التي تُعرَف بالعوامل الخاصة بالتنافسية الإقليمية ضمن الدولة وتحديد قيمها أيضًا، وفي هذه المرحلة قد تواجه حكومات الأقاليم صعوبة في الحصول على البيانات على المستوى الإقليمي "Regional Level"، وعلى المستوى ما بين الأقاليم "Inter-regional Level".

مرحلة (٣): وضع المقاييس[٣] وتسوية قيم المؤشرات التي تمَّ استخراجها من عوامل التنافسية الإقليمية داخل الدولة من خلال معادلات ومعاملات لا يتَّسع البحث لذكرها، وتحتاج لبحث خاص بها.

مرحلة (٤): تثقيل وترجيح قيم المؤشرات والمعاملات السابقة.

مرحلة (٥): وضع دليل التنافسية الإقليمية، ليتمَّ في **المرحلة (٦)** تحليل مدى قوة وحساسية دليل التنافسية الإقليمية من أجل تثبيت قوة الدليل وشفافية الحسابات، يُعطى لكل مؤشر قيمًا معينة ومن ثَمَّ القيمة النهائية للمؤشر المركب إن وجد، فإذا تجاوزت قيمة المؤشر المعدل فإنَّ هذا يدل على قوة الإقليم وإذا كان أقل فالعكس (Snieska, 2009).

١٢-٢- مقارنة بين المبادرات العالمية لمؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية:

تهدف المقارنة إلى الحصول على مؤشرات للتنافسية الحضرية المستدامة الأكثر شيوعًا وارتباطًا بموضوع التنمية المكانية والأكثر قابلية للقياس مقارنة مع غيرها من المؤشرات الأخرى.

تمَّ اختيار المؤشرات التي اعتمدتها الدول النامية المتمثلة ببعض دول جنوب وغرب أفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، والمؤشرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ومؤشرات كلّ من بريطانيا واسكتلنده والتي تختلف مع مؤشرات الاتحاد الأوروبي في بعض الجوانب، كما أنّها تغطي قطاعات أخرى، إضافة إلى مؤشرات الدول الآسيوية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وليتوانيا وهنغاريا ورومانيا، وتمَّ اختيار الدول الثلاث الأخيرة بسبب كونها تهتم بالتنافسية الحضرية لا الاقتصادية كباقي دول الاتحاد الأوروبي.

وفَّرت الاختلافات بين تلك الأنظمة درجات كافية من التنوع وعرضت صورة شاملة من أجل التحليل المقارن لمجموعة المؤشرات بشكلٍ كاملٍ، وقد شملت المؤشرات ما يقارب الـ (٦٤) مؤشرًا، إلاّ أنَّ المؤشرات التي تمَّ إجراء المقارنة فيما بينها شملت (٤٠) مؤشرًا وتمَّ استبعاد المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي البحت.

---

(٣) وضع المقاييس "Normalization" هي عملية توحيد المقاييس بين المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب وذلك باستخدام طرق مختلفة.

يوضِّح الجدول (١) التحليل المقارن بين أنظمة المؤشرات المختلفة وقد تمَّ تثقيل المؤشرات التي وردت في الأنظمة المختارة بحسب عدد استخدامها، ووفقًا لذلك تمَّ استخلاص مجموعة مؤشرات وردت لدى أكثر من جهة، وبشكلٍ عام يُعدُّ المؤشر قويًا إذا ورد وتمَّ استخدامه لدى أكثر من أربع جهات (ورُمِّز باللون الأزرق)، بينما يُعدُّ المؤشر متوسط الأهمية إذا ورد لدى أربع جهات رسمية (ورُمِّز باللون الأصفر)، أمّا المؤشر الضعيف هو الذي ورد لدى أقل من أربع جهات (ورُمِّز باللون الأحمر).

لكن بشكلٍ عام؛ يمكن اعتبار المؤشر أنَّه شائع إذا ورد لدى جهتين على الأقل، وهناك بعض المؤشرات التي لم تَرِد إلاّ في جهة واحدة فقط مما يدلّ على خصوصية ذلك المؤشر ضمن الحالة المحلية التي وُضِع من أجلها، وقد يدلُّ على كونه مؤشرًا جديدًا أو متطورًا لم يسبق للجهات الأخرى التعامل معه، أو لصعوبة إيجاد البيانات الخاصة به، ولكنَّه رغم ذلك يُعدُّ من المؤشرات المهمة التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار مستقبلًا.

باختصار ينبغي القول إنَّ المؤشرات النهائية التي توصَّل إليها البحث تُعدُّ بمثابة "مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة" الأكثر شيوعًا والتي ينبغي على الجهات الدارسة الأخذ بها عند قياس وتحليل مستوى التنافسية الحضرية الداخلية بين الأقاليم في الدولة الواحدة، وهي موضحة بالجدول (١).

الجدول (١) مقارنة بين أنظمة مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية. إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [١٦][٢٣][٢٥][٢٨][٢٩][٣٧].

مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية	الاتجاه نحو التنافسية	الدول النامية	الاتحاد الأوروبي	بريطانيا	بريطانيا واسكتلنده	الدول الآسيوية	الصين	أمريكا	ليتوانيا	هنغاريا	رومانيا
المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators											
١- الناتج المحلي الإجمالي GDP.	↑		+		+		+	+	+		
٢- الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP/ Per Capita.	↑	+	+	+	+		+	+	+	+	+
٣- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	↑	+				+					+
٤- انتاجية العمالة.	↑	+	+	+	+						+
٥- معدل التوظيف.	↑		+	+	+					+	+
٦- معدل البطالة (نسبة الأشخاص العاطلين بالنسبة لعمر السكان العاملين (من ١٥-٦٤ سنة)).	↓	+	+	+	+	+			+	+	
٧- نسبة الاستثمارات في الأعمال (الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)).	↑	+	+	+	+		+	+	+	+	+

المؤشرات الاجتماعية Social Indicators											
الموارد البشرية ونظم التعليم											
٨- عدد السكان الحاصلين على التعليم الجامعي من مجمل عدد السكان (العمر من ٢٤-٦٤) نسمة.	↑	+	+			+			+	+	
٩- انفاق الدولة على التعليم للفرد الواحد.	↑	+	+			+			+		+
١٠- انفاق الدولة على البحث والتطوير (R&D) للفرد الواحد.	↑		+	+					+		+
١١- المعدل السنوي للهجرة الداخلية الصافية لكل (١٠٠٠) شخص.	↑								+	+	+
١٢- عدد براءات الاختراع لكل (١ مليون) شخص.	↑		+	+	+			+		+	
١٣- محو الأمية للكبار والتعليم والحساب.	↑					+					
١٤- نسبة الموظفين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل (١٠٠٠) شخص.	↑		+	+	+					+	+
١٥- عدد الجامعات.	↑						+				
١٦- نسبة السكان في سن العمل المؤهلين إلى الدرجة المطلوبة.	↑		+		+					+	
الظروف المعيشية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية											
١٧- معدل النمو السكاني.	↑				+		+				
١٨- متوسط الدخل الشهري الإجمالي (الأجور).	↑	+	+			+	+	+	+	+	+
١٩- الكثافة السكانية.	↑				+		+			+	+
٢٠- مؤشر متوسط العمر المتوقع للحياة.	↑		+	+		+		+		+	+
٢١- عدد الجرائم المسجلة لكل (١٠٠,٠٠٠) شخص.	↓		+			+			+	+	
٢٢- عدد الأسرة في المستشفيات لكل (١٠٠٠) شخص.	↑					+	+	+	+	+	
٢٣- نسبة إشغال وحجز الفنادق.	↑								+	+	
٢٤- عدد المركبات الشخصية لكل (١٠٠٠) شخص.	↓		+			+	+	+	+	+	
٢٥- عدد المتاحف لكل (١٠٠,٠٠٠) شخص.	↑						+	+			
٢٦- عدد المسارح ودور السينما لكل (١٠٠,٠٠٠) شخص.	↑					+	+				
٢٧- مستوى اشغال المساحة الطابقية في الوحدات السكنية.	↓						+	+			
٢٨- نسبة سكان مركز الإقليم النسبة لسكان الضواحي والأرياف.	↓									+	
٢٩- القدرة على تحمل تكاليف الإسكان.	↑							+	+		
٣٠- معدل السكان الذين يعيشون في مجمعات سكنية تزيد كثافتها السكانية عن ١٢٠.	↓									+	
المؤشرات البيئية Environmental Indicators											
جودة البيئة											
٣١- عدد الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة تصريف صحي لكل (١٠٠٠) شخص.	↑					+	+	+	+	+	
٣٢- نصيب الفرد من مجموع المناطق الخضراء (م٢ / شخص).	↑	+	+	+		+	+	+			

٣٣- الانبعاثات الناتجة عن تلوث الهواء لكل ١ كم٢.	↓		+			+	+	+			
٣٤- المناطق الخضراء (بالهكتار).	↑							+			
البنية التحتية											
٣٥- طول الطرق المحلية المرفقة بممرات معبدة لكل ١ كم.	↑		+			+	+	+		+	
٣٦- كثافة طرق السكك الحديدية لكل ١ كم٢.	↑		+			+	+		+		
٣٧- متوسط الوقت اللازم للوصول إلى العمل وأماكن الدراسة.	↓		+			+	+	+		+	
٣٨- نسبة المسافرين جوًا (القادمين والمغادرين) لكل (١٠٠٠) شخص.	↑		+		+			+		+	
٣٩- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل (١٠٠٠) شخص.	↑					+				+	+
٤٠- عدد مستخدمي الانترنت لكل (١٠٠٠) شخص.	↑		+			+	+	+		+	
المفتاح ↑ الاعلى هو الافضل الاقل هو الافضل ↓	مؤشر عالي الأهمية		مؤشر متوسط الأهمية		مؤشر قليل الأهمية						

١٢-٣- المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة:

استنتاجًا لما تقدَّم، وبعد دراسة وتحليل المبادرات السابقة في قياس التنافسية الإقليمية تبيَّن أنَّ المؤشرات تختلف من دراسةٍ إلى أخرى ومن نظامٍ إلى آخر، ولا يمكن وضع مؤشرات ثابتة لكل زمان ومكان، وبصيغة أخرى لا تُعتبَر التنافسية حالة مطلقة بل يمكن القول إنَّ الأقاليم أو الدول أكثر أو أقل تنافسية من غيرها من خلال أرقام ونسب ومستويات توضِّح هذه العملية، ويرجع السبب الأساسي إلى كبر موضوع التنافسية الإقليمية وتشعبه واختلاف الاهتمامات التنموية للبلدان والأقاليم المعنية بالتنمية، فما يَهمُّ دولة أو إقليم ما في موضوع تنموي محدد؛ قد يُعتبر ذو أهمية أقل بالنسبة لدولة أخرى أو إقليم آخر.

كما ينبغي القول إنَّه من الضروري وجود مؤشرات أساسية يمكن أن تستند عليها الدول والأقاليم كمرحلة أولى، ومن الممكن أن تَتبَعها مراحل متقدمة تجعلها تحتاج للمؤشرات الثانوية لتلبي احتياجات ومستويات التنمية التي تبلغها هذه الدول والأقاليم، لتصبح بدورها المؤشرات الثانوية بمثابة مؤشرات أساسية إضافية للنظام السابق، وبعد التعرف على أهم مؤشرات التكامل الإقليمي الموضَّحة بالجدول (١) أصبح من الممكن وضع مؤشرات عامة لقياس مستوى التكامل، وتمَّ وفقًا لذلك تصنيف المؤشرات إلى:

- مؤشرات المستوى الأول - المؤشرات الأساسية وهي تضمُّ (٢٥) مؤشرًا.
- مؤشرات المستوى الثاني - المؤشرات الثانوية وهي تضمُّ (١٥) مؤشرًا.

ويمكن أن تتفرع من المؤشرات الأساسية والثانوية مؤشرات أخرى لا حصر لها، كما يمكن أن يكون لكل إقليم المؤشرات الخاصة به، ويوضِّح الجدول (٢) والجدول (٣) مؤشرات المستوى الأول والثاني للتنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة.

الجدول (٢) مؤشرات المستوى الأول للتنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة.

مؤشرات المستوى الأول للتنافسية الإقليمية الحضرية	الهدف من المؤشر
المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators	
١- الناتج المحلي الإجمالي GDP.	يقيس الأداء الاقتصادي، والنمو الاقتصادي الكلي، وقوة الدولة ومستواها العالمي.
٢- الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDP/ Per Capita.	يقيس مستوى المعيشة في إقليم معين، وكثيرًا ما يستخدم كمقياس للإنتاجية في الإقليم.
٣- انتاجية العمالة.	يقيس مدى تنافسية إقليم ما نسبة إلى الأقاليم الأخرى من خلال تقييم مدى مساهمة رأس المال البشري في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.
٤- معدل التوظيف.	تظهر الاختلافات والفروقات الإقليمية في مجال العمل (التوظيف)، ويقدم مقياسًا لحجم الاقتصاد المحلي/ المناطق المزدهرة تميل إلى أن تكون لديها أعلى نسبة توظيف.
٥- معدل البطالة (نسبة الأشخاص العاطلين بالنسبة لعمر السكان العاملين (من ١٥-٦٤ سنة)).	عكس ما سبق / المناطق المتأخرة تميل إلى أن تكون لديها أدنى نسبة توظيف.
٦- نسبة الاستثمارات في الأعمال (الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)).	يوضح مدى جذب الإقليم للاستثمارات/ الإقليم ذو الاستثمار الأكبر يُعدُّ الأكثر تنافسية والأكثر جاذبية وحيوية.
المؤشرات الاجتماعية Social Indicators **الموارد البشرية ونظم التعليم**	
٧- عدد السكان الحاصلين على التعليم الجامعي من مجمل عدد السكان (العمر من ٢٤-٦٤) ٪.	تدل على وجود رأس المال البشري المؤهل الذي يمكن أن يساهم في نشاط البحوث والتنمية وهو عامل مهم.
٨- انفاق الدولة على التعليم للفرد الواحد.	توضح الاهتمام الذي توليه الدولة لنظام التعليم الأمر الذي ينعكس على الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة.
٩- انفاق الدولة على البحث والتطوير (R&D) للفرد الواحد.	تبين إمكانية تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، ومستوى الابتكار والإبداع.
١٠- عدد براءات الاختراع لكل (١ مليون) شخص.	توضح مستوى ودرجة الابتكار الموجودة في الإقليم والمستوى العلمي للأفراد وإمكانية اعتباره بوابة للإبداع.
١١- نسبة الموظفين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لكل (١٠٠٠) شخص.	توضح دور الاقتصاد في خلق التكنولوجيا، وقدرة سوق العمالة على أداء التنافسية
الظروف المعيشية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية	
١٢- متوسط الدخل الشهري الإجمالي (الأجور).	يبين القدرة الشرائية للسكان وبالتالي يقيس مستوى الرفاه الاجتماعي لسكان الإقليم.

مؤشرات المستوى الأول للتنافسية الإقليمية الحضرية	الهدف من المؤشر
١٣- الكثافة السكانية.	تقدم إشارة إلى حجم المدينة والضغط على الموارد الموجودة.
١٤- مؤشر متوسط العمر المتوقع للحياة.	يعبر عن الأداء النسبي لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة فيما يخص الإقليم وبالتالي (نوعية الحياة)، كما توضح الرعاية الصحية ومستوى المعيشة.
١٥- عدد الجرائم المسجلة لكل (١٠٠,٠٠٠) شخص.	يوضح قدرة المدينة على تأمين الحماية والأمان للسكان وبالتالي الاستعداد للبقاء والعمل فيها.
١٦- عدد الأسرة في المستشفيات لكل (١٠٠٠) شخص.	توضح مستوى الرعاية الاجتماعية في الإقليم وإمكانية تأمين سكان المنطقة في حال الكوارث والمصائب.
١٧- عدد المركبات الشخصية لكل (١٠٠٠) شخص.	تشير إلى مستوى المعيشة وتوافقه مع الدخل، وتوضح مستوى الرفاه الاجتماعي.
المؤشرات البيئية Environmental Indicators جودة البيئة	
١٨- عدد الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة تصريف صحي لكل (١٠٠٠) شخص.	تقيس مستوى الرفاهية، والبنية الاقتصادي للدولة ودرجة النمو ومدى تحقيق معايير العدالة والكفاءة البيئية.
١٩- نصيب الفرد من مجموع المناطق الخضراء (م٢ / شخص).	يقيس الأثر البيئي ومستوى السياحة والقدرة على الجذب ومستوى الاستدامة والصحة.
٢٠- الانبعاثات الناتجة عن تلوث الهواء لكل ١ كم٢.	تؤثر على العمر المتوقع للحياة وعلى صحة الأفراد، وتقيس الجودة البيئية للمنطقة.
البنية التحتية	
٢١- طول الطرق المحلية المرفقة بممرات معبدة لكل ١ كم.	توضح مستوى التنمية العمرانية والاتصالية والحركة المستمرة، وتقيس درجة الرفاهية والظروف المعيشية.
٢٢- كثافة طرق السكك الحديدية لكل ١ كم٢.	توضح الربط الإقليمي وبالتالي الاتصالية المستمرة ووضع النقل العام وحيوية المدينة.
٢٣- متوسط الوقت اللازم للوصول إلى العمل وأماكن الدراسة.	يقيس تنافسية المدينة، ونصيب الفرد من إيرادات الدولة على البنية التحتية المتمثلة بالنقل والاستدامة.
٢٤- نسبة المسافرين جوًا (القادمين والمغادرين) لكل (١٠٠٠) شخص.	توضح درجة ربط المدينة بأسواق أوسع وأكبر ودليل على الاستثمار في البنية التحتية.
٢٥- عدد مستخدمي الانترنت لكل (١٠٠٠) شخص.	توضح اعتماد التنافسية على الإبداع والابتكار ومستوى الربط والشفافية المؤسساتية.

المصدر: إعداد الباحثة من خلال تثقيل المؤشرات في الجدول (١).

الجدول (٣) مؤشرات المستوى الثاني للتنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة.

مؤشرات المستوى الثاني للتنافسية الإقليمية الحضرية	الهدف من المؤشر
المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators	
١- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	يقيس مدى تطور اقتصاد الإقليم.
المؤشرات الاجتماعية Social Indicators **الموارد البشرية ونظم التعليم**	
٢- المعدل السنوي للهجرة الداخلية الصافية لكل (١٠٠٠) شخص.	- يقصد بها الهجرة الإيجابية من المدينة إلى الريف (للعمل والإقامة). إنَّ الزيادة مؤشر جيد على التنمية الاقتصادية، كما تظهر التفاوتات التنموية.
٣- محو الأمية للكبار والتعليم والحساب.	توضح الاهتمام الذي توليه الدولة لنظام التعليم والاهتمام الذي تقدمه لكبار السن كما تشير إلى مستوى التقدم العلمي والرعاية الاجتماعية.
٤- عدد الجامعات.	توضح مستوى التقدم العلمي، وكفاءة الموارد البشرية/ الأقاليم الأكثر تنافسية هي التي تحوي الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي الأكثر.
٥- نسبة السكان في سن العمل المؤهلين إلى الدرجة المطلوبة.	اليد العاملة المؤهلة تزيد الإنتاجية المحتملة للمدينة.
الظروف المعيشية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية	
٦- معدل النمو السكاني.	يوضح التغيرات الاقتصادية والديموغرافية والضغط على البنية التحتية.
٧- نسبة إشغال وحجز الفنادق.	يقيس مدى تنافسية المدينة واعتبارها مدينة ذات وجهة سياحية خارجية او داخلية.
٨- عدد المتاحف لكل (٠٠٠, ١٠٠) شخص.	يقيس مدى تنافسية المدينة كما تعبر عن الرفاهية الاجتماعية.
٩- عدد المسارح ودور السينما لكل (٠٠٠, ١٠٠) شخص.	تقيس مستوى التنافسية والترفيه والرفاهية الاجتماعية للمدينة.
١٠- مستوى اشغال المساحة الطابقية في الوحدات السكنية.	توضح مستوى المعيشة، حيث تؤدي الزيادة إلى الضغط على الموارد كما توضح التركيب الديموغرافي للمنطقة (سكن عشوائي، مركز مدينة، مناطق غير منظمة..الخ).
١١- نسبة سكان مركز الإقليم النسبة لسكان الضواحي والأرياف.	يقيس مدى تكامل سكان الريف والمدينة، ونسبة المشاريع التنموية في المناطق الريفية،
١٢- القدرة على تحمل تكاليف الإسكان.	يقيس مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي، ودرجة العدالة الاجتماعية.
١٣- معدل السكان الذين يعيشون في مجمعات سكنية تزيد كثافتها السكانية عن ١٢٠.	يقيس المستوى التنموي للمدينة والإقليم، ومستوى التخطيط والعمران، والضغط على الموارد وجودة البيئة والظروف المعيشية.
المؤشرات البيئية Environmental Indicators **جودة البيئة**	
١٤- المناطق الخضراء (بالهكتار).	توضح جودة البيئة ومستوى الرفاهية وصحة الموارد البشرية وتنافسية المدينة وإسهام الدولة في دعم التنمية المستدامة.
البنية التحتية	
١٥- عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل (١٠٠٠) شخص.	يقيس مستوى المعيشة ومستوى إنفاق الدولة على البنية التحتية الحضرية وشبكات الربط السلكية واللاسلكية.

المصدر: إعداد الباحثة من خلال تثقيل المؤشرات في الجدول (١).

قامت ليتوانيا بتطبيق مؤشرات التنافسية الإقليمية على مدنها الحضرية البالغ عددها (٢٤) والموزعة على (١٠) أقاليم، ووفقًا لهذه المؤشرات تمَّ تصنيف المدن حسب ترتيبها من الأعلى إلى الأقل، وبناء عليها تمَّ وضع جدول يوضح نقاط القوة والضعف لكل مدينة على حدة، ومن ثَمَّ وضع الآليات والاستراتيجيات الخاصة بكل مدينة، على سبيل المثال جاء ترتيب العاصمة فيلينيوس "Vilnius" الأول وبالتالي تمحورت الاستراتيجيات التنموية حول تحسين عامل الأمان، والبنية التحتية البيئية بسبب تزايد الازدحام والاهتمام بالتعليم الجامعي، بينما توجَّهت أغلب المشاريع التنموية إلى مدينة سفينشونيز "Svencionys" التي حصلت على الترتيب الأخير، وتَضمَّنت الاستراتيجيات تحسين التنافسية من خلال تقديم تسهيلات أكثر للمستثمرين وتأمين البنية التحتية اللازمة وإنشاء المشاريع الحيوية ذات المستوى الدولي وتخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة إلى مشاريع الإسكان والطاقة، الأمر الذي ينعكس على نسب التوظيف المتدنية ومستويات المعيشة (Bruneckiene, 2010).

ورغم تطبيق العديد من الدول مؤشرات التنافسية على أقاليمها ومدنها إلاّ أنَّ التطبيق الأشهر كان في الأقاليم البريطانية، حيث أظهرت الدراسة التي تمَّ إجراؤها في عام ٢٠١١م تفاوتًا في قيم المؤشرات للمملكة بين شمالها وجنوبها، لتكون أعلاها في مدن الجنوب الشرقي كما هو موضَّح بالجدول (٤) وبالشكل (٧) باعتبار أنَّ هذه المدن تُؤمِّن القوة العاملة الأكبر على مستوى المملكة، والدخل والصادرات الأكبر، كما أنَّ التقدم إلى براءات الاختراع كان أكثر قليلًا، كما تحوي خدمات الأعمال التي تتطلب معرفة بشكلٍ أكبر، وأظهرت الدراسة أنَّ عامل الاتصالية في الجنوب الشرقي مثل "أكسفورد" و"كامبريدج" و"ملتون كينز" أعلى من غيره، حيث تتخذ الرحلة بواسطة السكك الحديدية بين هذه المدن وهوامشها ما يقارب الـ (٥٠) دقيقة، بينما تزيد عن الثلاث ساعات في المناطق الأخرى مثل "برنلي" و"بلاكبرن" و"روشديل" في الإقليم الشمالي(Huggins, 2011).

الجدول (٤) نسب مؤشرات التنافسية الإقليمية في بريطانيا

الترتيب	الإقليم	المؤشر
١	الجنوب الشرقي	١١٠,٥
٢	لندن	١٠٩,٦
٣	شرق بريطانيا (الشرقي)	١٠٨,٩
٤	الشمال الغربي	٩٣,٨
٥	الوسط الشرقي	٩٥,٦
٦	الجنوب الغربي	٩٣,٥
٧	الوسط الغربي	٩٠,٣
٨	اسكتلنده	٨٩,٤
٩	ايرلندا الشمالية	٨٩,٠
١٠	يوركشاير وهامبر	٨٧,٣
١١	الشمال الشرقي	٨٦,٥
١٢	ويلز	٨٣,٩
المملكة المتحدة البريطانية		١٠٠

المصدر: المرجع (Huggins, 2011) بتصرف الباحثة.

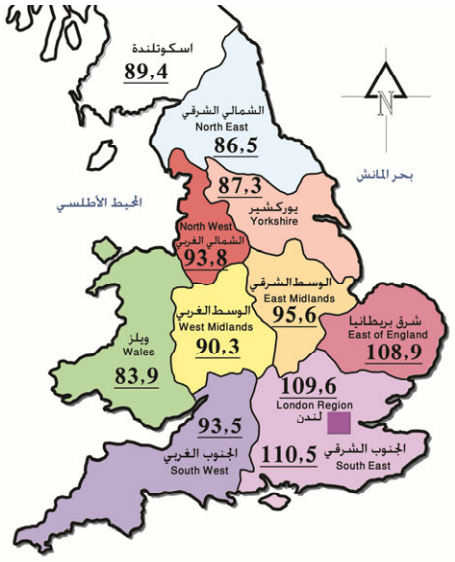

الشكل (٧) التوضع الجغرافي لأقاليم بريطانيا.

المصدر: إعداد الباحثة.

ممّا سبق يمكن القول إنَّ المؤشرات هي أداة لقياس مدى فعالية سياسات التنمية المطبقة على المدن والأقاليم وأداة لقياس مستوى التنافسية الحضرية ومستوى التفاوت التنموي، وبما أنَّ استخدامها هو مجرد خطوة واحدة بل أداة هامة في عملية تحقيق التنمية الشاملة، فإنَّه ينبغي التوصل إلى سياسات تنموية وآليات عملية لتحقيق التنافسية المستدامة وذلك من خلال دراسة وتحليل بعض التجارب الناجحة والشاملة لعمليات التنمية المكانية المحلية والإقليمية والدولية.

١٣- سياسات وآليات تحقيق التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة

إنَّ بنية وتكوين السياسات التنموية للإقليم التنافسي يجب أن تكون منتقاة بعناية وفق احتياجاته ومواردة، سواء من ناحية اختيار الأدوات والحلول، أو من ناحية المدة الزمنية، ويعتمد نجاح الإقليم التنافسي على واقعية السياسات وعلى تفرُّدها، ويتضمن تحقيق التنافسية الحضرية المستدامة وتفعيل دورها وضع وتطبيق السياسات التي تعطي المجالات التالية الأولوية القصوى:

- **المراكز العمرانية والحضرية للأقاليم والمدن:** حيث يُعدُّ مركز الإقليم المتطور والجميل الأساس في التنافسية الإقليمية وفي جذب كافة العناصر والموارد البشرية والمادية.
- **الإبداع والتعليم بمراحله المختلفة:** مع ضرورة التركيز على التعليم الأساسي والتعليم العالي كونه الأساس في تنمية وتأهيل الموارد البشرية الموجودة.
- **البنية التحتية الأساسية واللوجستية:** وهي الجاذب الأكبر للسكان والمستثمرين والسياح.
- **الاقتصاد:** وارتباطه بكل من الصناعة والتجارة والزراعة (Martins, 2007).

وتُعدُّ السياسات السابقة بمثابة "ركائز"، تُبنى عليها خطط التنافسية الإقليمية ليأتي بعد ذلك سياسات أخرى تدعمها وتزيد من فاعليتها كالإدارة المؤسساتية والتنظيم والشراكات المختلفة، وتشمل السياسات ما يلي:

١٣-١- سياسات وآليات مبتكرة للتخطيط المكاني "Spatial Planning":

وتشمل هذه السياسات كلًا من:

١٣-١-١- سياسات الإحياء الحضري " Urban Revitalization Polices":

ينبغي أن تعيد التنافسية توجيه السياسات الحضرية والعمرانية إلى داخل الإقليم في مراكز المدن ومواقعها التاريخية المتميزة ضمن سياسات تسمى "سياسات الإحياء الحضري" والتي تهدف إلى إعادة استعمال واستثمار الفراغات الموجودة القديمة والحديثة بطريقة جديدة ومبتكرة، من أجل جذب الأنشطة والمستثمرين ما أمكن ومنع الهجرة منها إلى غيرها، ومع بداية الألفية الثالثة بدأت الدول بإعادة التفكير "بالمفاهيم الحضرية" وتوجيهها نحو الاستفادة والنفع من الفراغات غير المشغولة بهدف تقديم مشاريع متكاملة تتضمَّن الإسكان والمعرفة والإبداع وذلك لخلق مراكز أقاليم (مدن) حضرية أكثر تنافسية واستدامة(Balkyte, 2010)، كما أكدت على الاهتمام بالمناطق ذات الوضع الحرج والتي تُهمَل عادة بسبب موقعها وتاريخها الزمني وتكلفة إعادة إحيائها وترميمها، وهي تُعدُّ مناطق ذات الأولوية لتطبيق مشاريع التنمية وإعادة التجديد الحضري، هذه المناطق هي:

- المراكز التاريخية.
- المناطق الصناعية والتجارية والعسكرية القديمة.
- المناطق الساحلية، والموانئ القديمة والحديثة، وأطراف وضفاف الأنهار (Martins, 2007).

ينبغي الاهتمام بالمناطق السابقة من أجل إعادة إحيائها وبعثها، والتي تُعدُّ نوعًا ما معزولة ومتفردة بتخصصها ووظيفتها مقارنة بغيرها من المناطق، وهو أمر مهم جدًا خاصة في المدن ذات المراكز الصغيرة والمحدودة، من هنا يُعدُّ الترميم وإعادة التأهيل عاملًا وحلًا مُلهمًا، ويوضح الجدول (٥) الأنشطة والسياسات التي يمكن إتباعها في كلٍ من المناطق الثلاث السابقة.

يؤدي تطبيق سياسات الإحياء الحضري السابقة إلى حدوث تغيير اجتماعي ملحوظ وتنمية مستقبلية، ومن أهمّ سياسات الإحياء الحضري تجربة فرنسا في إعادة تخطيط وتنسيق مراكز المدن مثل باريس وليون ونانت ومارسيليا، ومن أكثرها نجاحًا إعادة تأهيل مركز مدينة باريس من خلال تنمية المراكز التكنولوجية والعلمية والصحية والمجمَّعات السكنية المتطورة، واتباع سياسات الإحياء الحضري بكافة أشكالها إضافة إلى وضع استراتيجية عمل وسياسات تنموية لـ (١٠) مناطق تنموية عام ٢٠٠٨م ضمن مركز مدينة باريس مثل منطقة سانت دينيس "Saint Denis" ولو ديفانس "Le Defence" (www.asp.com, 2013).

جدول (٥) سياسات الإحياء الحضري في المناطق ذات الأولية لتطبيق مشاريع التنمية.

المناطق	الهدف والغاية من الإحياء والتجديد الحضري	الأنشطة الممكن استخدامها	السياسة المتبعة لتحقيق الأهداف
المراكز التاريخية Historical Centers	- تعزيز التراث التاريخي والثقافي الهام للمدينة الذي يوضح الحقب الزمنية التي مرت والتي تُعبِّر عن التاريخ والعراقة. - إمكانية استخدام التراث لدعم وتعزيز العلاقات مع مدن وأقاليم الدول المجاورة.	- متاحف تعتمد على تأثيرات ثلاثية الأبعاد مزودة بإمكانية الاستفادة من التقنيات التكنولوجية. - ترميم وإحياء المباني وجعلها مراكز تعليم للفنون والإبداعات المختلفة. - فراغات سمعية وبصرية متطورة. - شركات ومقرات عمل للأزياء والعمارة والتصميم والديكور والمطاعم والمقاهي.	- تكوين فراغات حضرية متكاملة ومتعددة الوظائف بين المبنى والمحيط. - الشراكة الحكومية- الخاصة (PPPs: Public Private Partnerships) التي تقدم مستثمرين دون أن تضطر الدولة إلى بيع الأراضي والعقارات. - إنشاء فراغات للثقافة والفنون مرتبطة بالتجارة والتسويق وأنظمة سكنية متطورة
المناطق الصناعية والتجارية والعسكرية القديمة	- تكوين فراغات مبتكرة للمناطق التي لها وظيفة صناعية سابقة ثم منعت ولا زالت على وضعها. - تصميم وتخطيط مواقع حضرية تشمل أبنية معمارية متميزة ومساحات خضراء. - ربط المناطق ودمجها مع مراكز ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث والتكنولوجيا.	- أنشطة تتناقض وتتضارب مع صورة الأنشطة السابقة، وإعطاء الأولوية لصورة المدينة المتميزة والمتفردة. - مؤسسات تعليم عالي وشركات تزود الخدمات والأسواق المحلية والعالمية. - شركات بحث وتطوير عالمية ومحلية ومراكز للمهارات والكفاءات البشرية. - أقطاب للبرامج المعلوماتية وخدمات الكمبيوتر ومراكز اتصالات.	- إعادة تأهيل وترميم المباني الصناعية التي تتعارض مع صورة المدينة بشكلٍ سلبي وربط الفراغات الداخلية والخارجية. - إعطاء الأولوية للجوار البيئي ومعالجة التربة والمياه الملوثة من خلال الدعم والتمويل المحلي. - تطبيق حلول لإدارة الطاقة والمياه والحركة ووسائل النقل بمعايير مستدامة.
المناطق الساحلية ومناطق ضفاف النهار	- تنسيق مواقع متميزة ومتفردة وذات مظهر جمالي على مساحات كبيرة واسعة على مستوى عالمي. - تحويلها إلى بوابات ومراكز عالمية ومناطق حرة. - علاقة تفاعلية بين المياه وعناصرها المحيطة.	- أنشطة بحث وتطوير تركز على قطاع محدد للمعرفة والمهارات المرتبطة. - بنية تحتية ترفيهية متكاملة على مستوى عالمي، تستخدم أساليب وحلول عمرانية مبتكرة مستدامة. - أنشطة ترفيه، تتضمن مراكز رياضة وتدريب بشكلٍ راقٍ بجوار المياه.	- اختيار الأنشطة بدقة وتطبيق حلول معمارية تراعي التغيرات المناخية مثل ارتفاع مستويات المياه أو غيرها من ظروف المنطقة (تسونامي، زلازل، انهيارات أرضية...). - تطبيق حلول من أجل الطاقة وإدارة المياه ضمن معايير مستدامة.

المصدر: المرجع (Martins, 2007) بتصرف الباحثة.

١٣-١-٢- مركز[٤] الإبداع "The Innovation Hub":

يُعدُّ بمثابة أداة لتكامل الابتكار التكنولوجي وسياسات الإحياء الحضري، وهو أداة للسياسة الحضرية تهدف إلى دمج إجراءات الإحياء لمناطق المدينة المهجورة من خلال تطبيق مشاريع حيوية علمية تكنولوجية ومشاريع ثقافية تعتمد على قاعدة اقتصادية، كما يُعدُّ مركز الإبداع مشروعًا جماعيًا يتضمَّن تكافؤًا متعددًا للعلم والتقنية والاقتصاد والمؤسساتية والعنصر البشري لتتكامل جميعًا ضمن المدينة وتتداخل من أجل تقديم أهداف منتجة (David, 2008)، ويهدف مركز الإبداع إلى جمع الإسكان والإنتاج ووسائل الراحة والترفيه والأنشطة التجارية في فراغ واحد في المدينة، ويتميز بوجود مستويات عالية من عناصر الجذب، وبذلك يتمُّ صياغة وتكوين بيئة مفضَّلة لدى المبدعين والمبتكرين والمفكرين؛ أي تُعدُّ بمثابة مكان للإبداع والعبقرية. إنَّ تشكيل هذه البيئة يتطلب اشتراك الأنشطة الثقافية، والتكنولوجية، والعلمية، وكفاءة وتنوع السكان المقيمين والعاملين، وجودة الفراغات المبنية الحكومية (Martins, 2007)، وهكذا يصبح "مركز الإبداع" بمثابة فراغ للابتكار في المدينة الحضرية، ومكانًا للأنشطة المنتجة والترفيهية.

تستند سياسات مركز الإبداع على قواعد المعرفة والابتكار، والعمران الاجتماعي المتماسك واستدامة البيئة، كما تستند على مجموعة من الأنشطة والفعاليات تسهم في الجذب وتحسين التنافسية، وهي موضَّحة بالشكل (٨)، وتُعدُّ هذه الأنشطة بمثابة مراكز وأقطاب جذب للمؤسسات والمواهب والسياح، حيث تدعم كل واحدة من هذه الأنشطة جزءًا معينًا ما إلاّ أنَّها تتكامل وتدعم بعضها البعض، وهذه الأنشطة تقسم إلى:

- أنشطة ترتبط مباشرة بالإنتاج واستخدام المعرفة والابتكار.
- أنشطة ترتبط بالثقافة والفن والجمال.

يقتضي تطبيق مشاريع التخطيط المكاني لأجل التنافسية بنية تحتية متكاملة وأنشطة ترفيه مختلفة ومتنوعة وغيرها من الأنشطة الداعمة مثل الجامعات ومختبرات البحث والتطوير ومطار عالمي ووسائل اتصال وربط إقليمية بكافة نماذجها والربط التقني المحلي والعالمي، وقد اتَّبعت فرنسا السياسات التنموية السابقة بشكلٍ أساسي وغيرها بهدف دعم التنافسية الإقليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم الأقاليم الفرنسية تنافسية:

---

(٤) المركز أو القطب أو الملتقى: هي مواقع جغرافية مهمة تجاريًا واقتصاديًا، تحقق معدلات اقتصادية مرتفعة وتتميز بوجود استثمارات وبنية تحتية استراتيجية داخلها وحول محيطها الجغرافي من وسائل اتصال وأنظمة نقل ذكية، وتُعدّ الموانئ ومحطات النقل الضخمة ومراكز التجارة العالمية والمدن الكبرى بمثابة مدن بوابات بغض النظر عن موقعها الجغرافي سواء كان داخليًا أو متطرفًا أو حدوديًا أو ساحليًا. ويُذكر من أهم المراكز أو الأقطاب على مستوى العالم شانغهاى وفانكوفر ونيويورك (David, 2008).

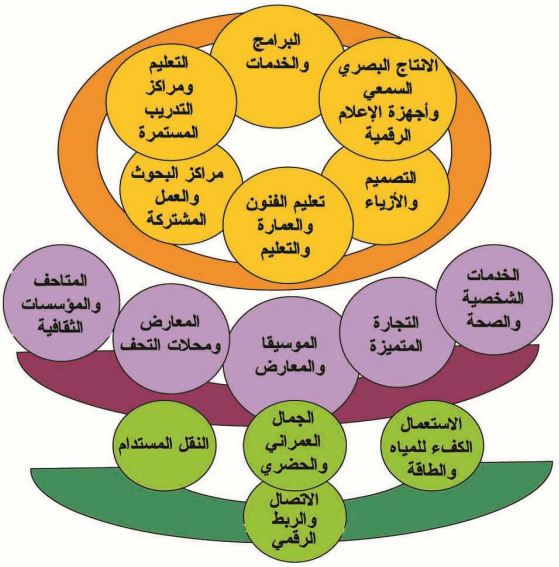

الشكل (٨) الأنشطة والفعاليات التي يستند عليها مركز الإبداع.

المصدر: المرجع (Martins, 2007) بتصرف الباحثة.

● **إقليم سانت لويس الشرقي:**

أقامت فرنسا تعاونًا بين ألمانيا وسويسرا في تكتُّل البازل الثلاثي الوطني " Basel–Tri-national Conurbation" الموضَّح بالشكل (٩) وذلك بهدف تكوين مراكز وبوابات تنمية شاملة في كل من مدينة سانت لويس في فرنسا ومدينة بازل في سويسرا التي تُعدُّ إحدى أهم المراكز التقنية الحيوية والأكثر تنافسية على مستوى العالم "Biotechnology Centre"، كما تُعدُّ مركز وقطب الإبداع الأهم في أوروبا حيث يعتمد اقتصادها على الصناعات المعتمدة على المعرفة بما تتضمنه من مواد صيدلانية ومواد كيماوية. يضمُّ الإقليم الثلاثي الوطني ما يقارب المليون نسمة يتنقلون بشكلٍ دائمٍ ومستمرٍ من وإلى هذه المناطق في الدول ضمن حركة مرور قوية، كما يتميز الإقليم بوجود نسبة تحضر عالية تُكوِّن تجمعًا حضريًا ملاصقًا وممتدًا إلى ما بعد الحدود الوطنية في الدول الثلاث كما هو موضَّح بالشكل (١٠)، ابتدأ التعاون عام ٢٠٠١م عندما كوَّنت الأقاليم الثلاثة هيئة رسمية بالتعاون مع جهات خاصة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة في الدول السابقة، وأصبحت هذه الهيئة مسؤولة عن التخطيط المكاني الحدودي(International Centre for Local and Regional Development, 2006)، وتهدف إلى:

- إنشاء شبكة سكك حديدية لقطار ضواحي سريع يمتد عبر الحدود ويربط المداخل والمراكز والبوابات في الدول.
- إدارة استعمال الأراضي والتحضُّر المدني الممتد مع نظم نقل متطورة ومتقدمة ومستدامة.
- مشاريع البنية التحتية المشتركة والمشاريع المعتمدة على الطاقات المتجددة كالرياح والأمطار والطاقة الشمسية.
- إدارة الأراضي ضمن مبدأ التنمية المستدامة.
- إنشاء هياكل مؤسساتية على قدر من المسؤولية والشفافية مدعومة من قبل حكومات مركزية.
- مشاريع إقليمية أخرى مشتركة سياحية وعمرانية وتخطيطية وترفيهية ومهرجانات وعروض (E, Simoes, 2010).

الشكل (٩) التعاون الثلاثي بين فرنسا وألمانيا وسويسرا.

المصدر: (E, Simoes, 2010) بتصرف الباحثة.

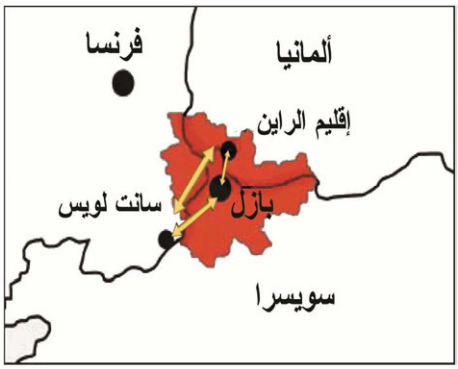

الشكل (١٠) التحضر المتكامل للأقاليم الثلاثة.

المصدر: (E, Simoes, 2010) بتصرف الباحثة.

١٣-٢- بنية تحتية حضرية أكثر استدامة وشمولًا:

يُسبِّب إعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية تكاليف عالية جدًا مقارنة مع بنائها للمرة الأولى حيث يُحدِّد إنشاء البنية التحتية نمط استهلاك المدينة لكافة الموارد لعقود قادمة، لذا يُعدُّ بناء وتشغيل وصيانة البنية التحتية أمرًا لا غنى عنه في سبيل تقليل هدر الطاقة والماء والأراضي والموارد الأخرى، وتشمل البنية التحتية كلًا من البنية التحتية الأساسية (Infrastructure Basic)، والبنية التحتية التكنولوجية (Technological Infrastructure)، والبنية التحتية الخاصة بالعلم (Scientific Infrastructure)، والصحة والبيئة (Health & Environment)، والتعليم (Education).

وبسبب النمو المستمر للمدن فإنَّ خيارات البنية التحتية ينبغي أن تكون أكثر استدامة، حيث تُحدِّد الاختيارات التي تأخذها المدن التنافسية ونوعية الحياة

واستدامة البيئة فيها عبر العقود القادمة، ولأجل تنافسية أكثر، ولإقامة بنية تحتية أكثر استدامة؛ فإنَّه ينبغي الأخذ بمبدأ الكفاءة البيئية (Eco Efficiency) باعتبارها المعيار الأساسي في تطوير البنية التحتية المستدامة والتخطيط لبناء مدن أكثر استدامة، وهذا يتضمن تطوير تكنولوجيات ذات إنتاجية أفضل تُرضي احتياجات السكان وتحسّن مستويات الحياة وتخفض التأثيرات البيئية والاستهلاك الجائر للموارد (United Nations, 2011).

من أهم الأمثلة التي تؤكد على دور البنية التحتية المستدامة في تحسين التنافسية الحضرية تجربة مدينة سيئول عاصمة كوريا الجنوبية، حيث كان من أهم مشاريعها إعادة تأهيل وإنشاء الممرات والجسور المائية على قناة (شيونج-شونج) والتي تصب في نهر هان "Han" في المدينة الذي كان ملوثًا بشكلٍ كاملٍ في منتصف الخمسينات وتحيط به مجموعة من السكن العشوائي كما يُلحظ بالشكل (١١). تمَّ إصلاح نظام النقل العام بشكلٍ جذريٍ في كامل المدينة وبالأخص على أطراف النهر، وأقرَّ المهندسون في ذلك الوقت صعوبة تنظيفه وتأهيله، وتمَّ ردم قسم كبير تحت أنقاض الطرقات والخرسانة (Lonsdorf, 2011).

الشكل (١١) الوضع السابق للقناة في الخمسينات.

المصدر: المرجع (Lonsdorf, 2011).

الشكل (١٢) الوضع الراهن لنهر هان في سيئول بعد الترميم.

المصدر: المرجع (Lonsdorf, 2011).

إلاّ أنَّه وبعد النهضة الاقتصادية التي شهدتها كوريا في أواخر الثمانينات تمَّ التفكير بأهمية الطبيعة والموارد المائية الموجودة، والتوجه نحو الاستدامة ونشر المناطق الخضراء، وكان لابدّ للممر المائي التاريخي أن يكون ممرًا متميزًا من خلال ترميم وتجميل ما يقارب من (٥,٨) كم طولي من الممرات المائية على الطرفين وترصيفها وجعل الفراغات عامة كما يتَّضح بالشكل (١٢)، استغرقت عملية الترميم أربع سنوات من بداية عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥م (United Nations, 2011).

تمَّ تطبيق مبادئ الكفاءة البيئية ضمن سياسات التخطيط المكاني المستدام من خلال إعطاء الأولوية لممرات المشاة والمناطق الخضراء واتباع نظام إعادة تدوير المواد بكافة أشكالها وهو يُعدُّ من الأنظمة الأكثر كفاءة في العالم، والاستفادة من الموارد المائية البحرية والنهرية والجوفية ومياه المطر بكافة الطرق والأساليب الممكنة.

كما تُعدُّ تجربة مدينة كورتيبا في جنوب البرازيل من الأمثلة على نجاح مشاريع البنية التحتية المستدامة على عدة مستويات وأهمها نظام النقل العام السريع (BRT: Bus Rabid Transport)، ويعتبرها المخططون أفضل مدينة تمَّ تخطيطها في البرازيل وهي مثال عالمي على التنمية المستدامة في الدول النامية (Eco Cities, 2009).

١٣-٣- التكامل بين القطاعات الحكومية والخاصة وبين المؤسسات:

يتحقق ذلك من خلال علاقات شراكة متعددة تجذب القطاع الخاص وتسمى (PPPs: Public Private

Partnerships)، وذلك من أجل تسريع عملية التخطيط والبناء والتطبيق وبالأخص في مشاريع البنية التحتية، ويُقصد بالتكامل أن ترتبط القطاعات مع بعضها وألاّ تعمل بمعزل عن غيرها، من خلال إيجاد حلول تكاملية بين القطاعات مثل تكامل النقل وتخطيط استخدام الأراضي والمناطق مع الصناعة والتجارة والزراعة والقطاعات الأخرى من أجل تحديد القضايا المشتركة والاحتمالات المستقبلية، كما أنَّ تكامل الجهود بين المنظمات الدولية والمؤسَّسات الحكومية الإقليمية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ضروري لتنمية وتطوير السياسات والاستراتيجيات.

من أهم الأمثلة على ضرورة تكامل القطاعات مع بعضها إنشاء الحاضنة الصناعية البيئية (EIP: Eco-Industrial Park)، وهو عبارة عن تجمع أعمال صناعية وتجارية يتمُّ إنشاؤه بفعل المبادرات الفردية من رجال الأعمال والقطاع الخاص والتعاون بين العديد من رجال الصناعة وبين السكان المحليين من أجل الاشتراك في المصادر بشكل كفوء وفعّال (المعلومات، المواد، الماء، الطاقة، البيئة الطبيعية)، الأمر الذي يؤدي إلى مكاسب اقتصادية وزيادة النوعية والجودة البيئية، والتحسين العادل للموارد البشرية وتلوث أقل للبيئة، حيث يتمُّ إعادة استخدام الماء المستخدم في الصناعة، واستخدام النفايات الناتجة من مصانع إنتاج الطاقة لتحويلها إلى أحماض أو ألواح جبسية حائطية أو أسمدة، ومن أهم الأمثلة على ذلك الحاضنة الصناعية البيئية في اولسان (Ulsan) في كوريا الجنوبية(Lonsdorf, 2011)، وهي موضَّحة بالشكل (١٣).

الشكل (١٣) المنتزه الصناعي البيئي في كوريا الجنوبية.

المصدر: المرجع (Lonsdorf, 2011).

١٣-٤- الإدارة الجيدة والمتمكِّنة لسياسات ومشاريع التنافسية الإقليمية:

يتحقق ذلك من خلال نظام إداري متكامل يشمل إدارة مشاريع ومخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالتعاون مع كافة الجهات وبالاشتراك مع المجتمع المدني من أجل وضع مشاريع التنمية وتطبيقها ومن ثَمَّ إجراء تقييم ومراقبة لها بهدف دعم الديمقراطية واللامركزية الإدارية والمساواة الاجتماعية، وتحسين المعيشة للسكان وجودة البيئة والتنوع الثقافي، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على التنافسية الحضرية للمدينة والإقليم، ويتمُّ عادة إدارة المدينة لتحسين التنافسية فيها من خلال حكومة كفوءة ومسؤولة قادرة على جذب الاستثمارات وجعل المدينة أكثر راحة للسكان من خلال تطبيق السياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد والتوظيف والتعليم والصحة العامة والخدمات الاجتماعية والبيئية (The City Of Calgary, 2008).

١٤- التنافسية الإقليمية الحضرية في الدول العربية

تتنافس الدول العربية كما تتنافس الدول الأجنبية في نطاق التنافسية العالمية وفق نظم تعتمدها هيئات متخصصة تدرس موضوع التنافسية بكافة أبعاده وعوامله ومؤشراته، ويَتمُّ قياس التنافسية بين الدول من خلال مؤشرات تضعها الجهات المختصة تُركِّز على الجانب الاقتصادي دونًا عن غيره، وهذه المؤشرات تدرس الدعائم الإثنتي عشرة المختلفة التي سبق التحدث عنها.

وتُصدِر العديد من الجهات وأهمُّها المنتدى الاقتصادي العالمي تقارير دورية توضِّح ترتيب الدول في التنافسية العالمية ومؤشراتها المختلفة، كما تُصدر أيضًا تقارير تدرس وضع الدول العربية بشكلٍ منفصلٍ، وتَكثُر الدراسات الخاصة بتنافسية الدول العربية والتي تعتمد وتركِّز على الجانب الاقتصادي بشكلٍ كبير، إلاّ أنَّ التنافسية بين الأقاليم الحضرية في الدولة الواحدة لم يتمَّ دراستها أو التطرق إليها مطلقًا في الدراسات العربية، وإن وجدت فإنَّها تنحصر ضمن البعد الاقتصادي، "التجاري، المالي، البضائع، الاستثمار، القطاع الخاص وغيرها"، وتبذل بعض الدول العربية ما بوسعها من أجل تحسين تنافسيتها عالميًا وعربيًا، حيث حازت دول الخليج العربي على المعدلات الأعلى في تقرير التنافسية العالمية بالنسبة للدول العربية لعام ٢٠١١ -٢٠١٢م وتصدرت القائمة قطر ثم السعودية فالإمارات (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢م)، وهذه الدول موضَّحة بالجدول (٦).

يجدر بالذكر أنَّ الجمهورية العربية السورية كانت في مراتب متقدمة عمّا هي عليه حاليًا، حيث حازت على المرتبة (٩٧) في عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م، إلاّ أنَّها تراجعت في العام ٢٠١١-٢٠١٢م إلى المرتبة (١٠٧) وذلك بسبب الأوضاع الراهنة والأزمة التي تطال البلاد والتي أثَّرت بشكلٍ سلبيٍ على كافة مناحي الحياة، هذا ولم تُدرَج سورية ضمن إحصاءات عام ٢٠١١م للمنتدى الاقتصادي العالمي للأسباب السابقة.

الجدول (٦) ترتيب التنافسية العالمية للدول العربية لعام ٢٠١٢م.

الدولة	ترتيب ٢٠١٢	نقاط ٢٠١٢	ترتيب ٢٠١١
دولة قطر	١١	٥,٣٨	١٤
المملكة العربية السعودية	١٨	٥,١٩	١٧
الامارات العربية المتحدة	٢٤	٥,٠٧	٢٧
عمان	٣٢	٤,٦٥	٣٢
البحرين	٣٥	٤,٦٣	٣٧
الكويت	٣٧	٤,٥٦	٣٤
الاردن	٦٤	٤,٣٢	٧١
المغرب	٧٠	٤,١٥	٧٣
لبنان	٩١	٣,٨٨	٨٨
مصر	١٠٧	٣,٧٣	٩٤
الجزائر	١١٠	٣,٧٢	٨٧
ليبيا	١١٣	٣,٦٨	غ. م : غير موجود
اليمن	١٤٠	٢,٩٧	١٣٨

المصدر: المرجع (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢م).

وبالمقارنة مع الدول الأجنبية وخاصة الأوروبية يتبيَّن أنَّ الأخيرة قطعت أشواطًا كبيرة في تحليل وقياس التنافسية الحضرية بين الأقاليم كما سبق وذكر، من هنا يجدر القول إنَّ مفهوم التنافسية ينبغي أن يأخذ اهتمامًا أكبر من خلال الدراسة والتحليل والتطبيق لما له كبير الأثر على التنمية الشاملة في أقاليم ومدن الدولة الواحدة، كما ينبغي أن تأخذ التنافسية بعدًا إقليميًا حضريًا تخصصيًا أكثر يدرس العلاقة بين أقاليم الدولة ككل والوضع التنافسي لها ومستويات التنمية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة وضع سياسات عمرانية وتخطيطية تسهم في تحقيق التنافسية الحضرية ومن ثم تنافسية الدولة ككل، واتِّباع سياسات وآليات وتطبيق مؤشرات بما يتناسب مع واقع الأقاليم ومواردها.

وبما أنَّ الوطن العربي يَزخَر بالموارد المختلفة ويهتمّ بدراسة القضايا التنموية التي تهدف إلى إزالة التفاوتات التنموية بين أقاليمه ومدنه، وبما أنَّ دُوَلَه تطبّق وتأخذ موضوع التنافسية العالمية ضمن اهتماماتها؛ فإنَّ تطبيق التنافسية الحضرية ليس بالأمر الصعب؛ لأجل ذلك يدرس البحث ويحلّل الوضع التنافسي لأقاليم المملكة العربية السعودية كحالة دراسية من أجل تطبيق مؤشرات التنافسية الاقليمية الحضرية، وبالتالي إجراء المقارنات اللازمة ومن ثَمَّ وضع السياسات التنموية المحتملة لتحسين تنافسية الأقاليم والمدن السعودية.

١٥- التنافسية الإقليمية الحضرية للمملكة العربية السعودية

تتميز المملكة بموقعها الجغرافي المهم في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، وهي تشغل نحو أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تبلغ نحو (٢,٢) مليون كم٢، كما تشرف على طرق نقل وبحار وممرات ومضائق مهمة، الأمر الذي أعطاها بعدًا استراتيجيًا قويًا.

انتهجت المملكة العربية السعودية استراتيجيات تنموية شاملة جعلتها تستفيد من موقعها الجغرافي الاستراتيجي والموانئ التجارية المهمة، وتحقق الربط والتكامل مع الدول المجاورة، وبسبب ذلك وُضِعَت

خطط وآليات عديدة من أجل تنمية محاور وأقطاب ومراكز نمو مختلفة على كامل تراب المملكة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تنافسيتها العالمية، حيث حلّت في المركز الثامن عشر حسب تقرير التنافسية العالمية السنوي لعام ٢٠١٢م الذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا من بين (١٤٤) دولة يصنّفها التقرير(المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢م)، كما تُصَنَّف المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات من ضمن الدول التي يتوجه اقتصادها نحو الابتكار واعتماد التقنيات الحديثة والمتطورة في معظم القطاعات، أمّا فيما يتعلق بالتنافسية الحضرية يهدف البحث إلى دراسة وتـحليل واقع أقاليم المملكة ومن ثَمَّ تطبيق مؤشرات التنافسية في المدن والأقاليم السعودية.

١٥-١- تحليل الوضع التنموي الراهن لأقاليم المملكة العربية السعودية:

يبلغ عدد سكان المملكة ما يقارب الـ (٢٨,٣٨) مليون نسمة وذلك حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في وزارة الاقتصاد والتخطيط عام ٢٠١٢م بمعدل نمو يبلغ (٢,٢١)، يشغل السعوديون منهم (١٩,٤١) مليون نسمة بنسبة تبلغ (٦٨,٤)٪ من مجموع سكان المملكة (الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٢م).

تحوي المملكة العربية السعودية على (١٣) منطقة إدارية، وتُعدُّ كلّ منطقة بمثابة "إقليم"، ويشرف على كل إقليم جهاز حكومي تابع لوزارة الداخلية يتكون من عدد من المدن أو "المحافظات" ولكل منطقة إدارية أو إقليم مدينة رئيسة تسمى "مركز الإمارة" (أطلس السكان والمساكن، ٢٠٠٤م)، وهذه الأقاليم موضَّحة بالشكل (١٤).

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م إلى تركز نحو ثُلثي سكان المملكة في ثلاثة أقاليم أو مناطق إدارية هي منطقة الرياض ومنطقة مكّة المكرّمة والمنطقة الشرقية، وتُعدُّ منطقة مكّة المكرّمة من أكثر مناطق المملكة سكانًا، إذ يقطنها (٢٥)٪ من مجمل سكان المملكة تليها الرياض بنحو (١٥)٪، في حين تُعدُّ منطقة الحدود الشمالية أقل مناطق المملكة من حيث عدد السكان إذ يسكنها (١,٢)٪ من مجمل سكان المملكة، ويبلغ معدل كثافة السكان في المملكة (١٤)٪، كما تُعدُّ منطقة "جازان" أكثر مناطق المملكة من حيث الكثافة السكانية إذ يبلغ فيها معدل الكثافة (١٠٥) أشخاص في الكيلومتر المربع، في حين تُعدُّ منطقة الحدود الشمالية أقل مناطق المملكة كثافة إذ يبلغ معدل الكثافة فيها (٣,١) شخص في الكيلومتر المربع (التعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠١١م)، ويوضِّح الجدول (٧) أقاليم المملكة العربية السعودية وعدد سكانها.

الشكل (١٤) أقاليم المملكة العربية السعودية ومراكز الإمارة.

المصدر: المرجع (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، ٢٠١٢م).

الجدول (٧) المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية وعدد السكان.

الرقم	المنطقة الادارية – الاقليم – Region	مركز الامارة Emirates	عدد المحافظات No. of Governorates	عدد السكان No. of Population
1	الرياض	الرياض	١٩	٧,٠٩٥,٦٠٠
2	مكة المكرمة	مكة المكرمة	١١	٧,٢٥٠,٠٠٠
3	المدينة المنورة	المدينة المنورة	٦	١,٨٥٨,٥٠٠
4	القصيم	البريدة	١٠	١,٢٦٨,٨٠٠
5	المنطقة الشرقية	الدمام	١٠	٤,٢٩٠,٤٠٠
6	عسير	أبها	١١	١,٩٩٣,٨٠٠
7	تبوك	تبوك	٥	٨٢٤,٤٠٠
8	حائل	حائل	٣	٦٢,٥٠٠
9	الحدود الشمالية	عرعر	٢	٣٣٣,٩٠٠
10	جازان	جازان	١٣	١,٤٢٣,٣٠٠
11	نجران	نجران	٧	٥٢٧,٣٠٠
12	الباحة	الباحة	٦	٤٢٩,٢٠٠
13	الجوف	سكاكا	٥	٤٥٨,٨٠٠
المجموع				٢٨,٣٧٦,٤٠٠

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المرجع (أطلس السكان والمساكن، ٢٠٠٤م) والمرجع (الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٢م).

تقوم الحكومات والوزارات بوضع العديد من السياسات والآليات والاستراتيجيات التنموية في كافة القطاعات من أجل مواجهة التحديات وإيجاد حلول للقضايا المختلفة التي تعاني منها الأقاليم والمدن، ولذلك يهتمّ البحث بدراسة وتحليل التحديات والمشاكل في القطاعات التي ترتبط بموضوع التنافسية الحضرية ومؤشراتها وهي القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل وضع السياسات التنموية الملائمة.

- القطاع الاقتصادي:

تشغل المملكة المرتبة الأولى في احتياطي النفط بنسبة (٢٥,٥)٪ من احتياطي العالم، والمرتبة الأولى من إنتاج البترول والمرتبة الرابعة في احتياطي الغاز، وهي تمتلك منافذ جيدة على العالم الخارجي متمثّلة في مطار جدة، ومطار الرياض، وميناء سعود، ورأس التنورة على الخليج العربي وينبع على البحر الأحمر وغيرها الكثير(UN-Habitat, 2010).

إلاّ أنَّ المملكة تدرك ضرورة تقليص الاعتماد على الموارد النفطية كونها موارد ناضبة على المدى الطويل، لذا تركّز عملية التنمية على تعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث حققت نجاحًا ملحوظًا تَمثل بزيادة إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١)٪ إلى (٥ , ٧٥)٪ خلال أربعة عقود (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٢م)، وعلى الرغم ممّا تمّ تحقيقه إلاّ أنَّ تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها نحو زيادة إسهامات الأنشطة الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية وزيادة إسهاماتها في الصادرات تبقى من تحديات التنمية الرئيسة.

أمّا فيما يخص القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛ فإنَّ المملكة تَشغل موقع اقتصادي متميز يرتكز إلى ميزة اقتصادية في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات وبعض الأنشطة الأخرى، وذلك بسبب وفرة موارد الطاقة والموارد المالية، ويَكمُن التحدي في ضرورة اكتساب ميزات تنافسية جديدة بتفعيل القطاعات غير النفطية من أجل زيادة درجات التكامل الإقليمي والدولي وتحسين تنافسية الأقاليم الأمر الذي ينعكس إيجابًا على مستويات التفاوت التنموي، ويُعدّ ما سبق من أهم القضايا التنموية في الدولة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

- القطاع الاجتماعي:

مستوى المعيشة ونوعية الحياة: تمكَّنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبيًا في مسيرتها التنموية من مضاعفة دخل المواطن عدة مرات، وقد نما متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٣)٪ خلال المدة من عام ١٩٧٢م إلى عام ٢٠١١م، كما واكب هذا النمو في الدخل تحسنًا مماثلًا في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تُصنَّف المملكة حاليًا في دليل التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل (hdr.undp.org/statistics, 2013)، إلاّ أنَّ الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة يتطلب على الأقل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى ومعالجة مسألة الفقر بأسرع وقت ممكن (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

الموارد البشرية ونظم التعليم: حقّقت مؤشرات تنمية الموارد البشرية تقدمًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين نتيجة توافر طاقات التعليم والتدريب، غير أنَّ متطلبات عملية التنمية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المهن، الأمر الذي أدى إلى استقدام عمالة وافدة لتلبية الطلب ممّا جعل عملية توطين الوظائف إحدى التحديات الرئيسة لعملية التنمية، من جهة أخرى أدّت ظاهرة ضعف الملاءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب، وبين متطلبات التنمية من مهارات واختصاصات إلى ظهور البطالة بين المواطنين (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

- القطاع البيئي:

تواجه البيئة العديد من التحديات وذلك نتيجة

نمو السكان والتوسع العمراني والصناعي، وكثافة وسائل النقل البري والجوي والبحري، إضافة إلى التلوث الناجم عنها، فقد ترتب على ارتفاع معدلات التلوث انخفاض مؤشر البيئة ضمن المؤشرات المكونة للمؤشر العام لنوعية الحياة، وقد حرصت الخطة التاسعة على ضرورة مراعاة البعد البيئي عند وضع سياسات وتوجهات التنمية في السنوات المقبلة، كما تمثّل استدامة الموارد المائية قضية حيوية للمملكة نظرًا لأنَّ القسم الأكبر من المياه الذي يتمُّ استهلاكه للأغراض الزراعية والإسكانية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة؛ وبغض النظر عن احتياطات المياه المتبقية، فإنَّ مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة وإيجاد حلول لمصادر بديلة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م)، كما أنَّ المحافظة على الأراضي الزراعية ومنعها من التدهور ووقف التصحّر من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة وكذلك الأمر بالنسبة إلى ثروة الغابات والواحات والموارد البيئية الأخرى.

١٥-٢- تطبيق مؤشرات التنافسية الاقليمية الحضرية المستدامة في أقاليم المملكة العربية السعودية:

يتمُّ تحقيق ذلك من خلال استبعاد الاقاليم أو المناطق الإدارية التي يقلّ عدد سكانها عن مليون نسمة، وذلك وفقًا لمعايير تنافس المدن والأقاليم والتي تشترط أن يكون عدد السكان المقيمين بالإقليم أكثر من مليون نسمة، ونتيجة لذلك تمَّ اختيار الأقاليم المتروبوليتانية السبعة التالية: الرياض، مكّة المكرّمة، المدينة المنوّرة، القصيم، المنطقة الشرقية، عسير، جازان، وبالتالي فإنَّ المقارنة بين المؤشرات ستنحصر ضمن هذه الأقاليم فقط وسيتمُّ تطبيق مؤشرات المستوى الأول من التنافسية الإقليمية الحضرية والموضّحة بالجدول (٢) على أقاليم المملكة العربية السعودية السبعة بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية من المواقع الحكومية للوزارات والهيئات والحكومات في المملكة العربية السعودية، ويوضِّح الجدول (٨) هذه المقارنة.

يجدر بالذكر أنّ بعض الإحصاءات وُجِدت بشكلٍ مباشرٍ، كما تمَّ حساب بعض الإحصاءات الأخرى مما يتوفر من مراجع وبذلك تمَّ إجراء المقارنات بين الأقاليم السبعة كما هو موضَّح بالجدول السابق، إلاّ أنَّ بعض المؤشرات لم يتمّ إجراء مقارنات فيما بينها لعدم توفر الإحصاءات اللازمة، وبالنهاية توصّل البحث إلى وضع ترتيب لأقاليم المملكة العربية السعودية في مؤشّرات التنافسية الحضرية وهي بالترتيب: الرياض، مكّة المكرّمة، المنطقة الشرقية، عسير، القصيم، جازان، المدينة المنورة.

يوضِّح الجدول (٩) نقاط القوة والضعف لكلّ إقليم على حدة من أجل وضع استراتيجيات وسياسات التنمية لتنافسية أفضل.

الجدول (٨) مقارنة بين مؤشرات التنافسية الاقليمية الحضارية المستدامة لأقاليم المملكة العربية السعودية.

مؤشرات المستوى الأول للتنافسية الإقليمية الحضرية	الاتجاه نحو التنافسية	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	عسير	جازان	ملحوظة
المؤشرات الاقتصادية Economic Indicators									
١- الناتج المحلي الإجمالي GDP.	↑	يبلغ (٤٠٠ ,٢,٧٢٧) مليون ريال سعودي. (مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٢)							لا يوجد ناتج محلي إجمالي لكل إقليم على حدة.
٢- الناتج المحلي الإجمالي للفرد / GDP Per Capita	↑	يبلغ (٣٢٩ ,٩١) ريال سعودي. (مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٢).							لا يوجد ناتج محلي إجمالي للفرد لكل إقليم على حدة.
٣- إنتاجية العمالة.	↑	ــــــــــــــــ							
٤- معدل التوظيف (نسب السكان السعوديين المشتغلين ١٥ سنة واكثر - ذكور واناث) ٪.	↑	٥٦,٩	٥٤,٤	٥١,٤	٥٥,٦٨	٥٥,٣	٥٠,٢٦	٤٨,٧٨	عدد الموظفين X ١٠٠ / إجمالي عدد ذوي النشاط الاقتصادي (المشتغلين والمتعطلين)
	الترتيب:	١	٤	٥	٢	٣	٦	٧	
٥- معدل البطالة (نسبة الأشخاص العاطلين بالنسبة لعمر السكان العاملين (من ١٥-٦٤ سنة))٪.	↓	٤٣,١	٤٥,٦	٤٨,٦	٤٤,٣٢	٤٤,٧	٤٩,٧	٥١,٥	عدد المتعطلين X ١٠٠ / إجمالي عدد ذوي النشاط الاقتصادي (المشتغلين والمتعطلين)
	الترتيب:	١	٤	٥	٢	٣	٦	٧	
٦- نسبة الاستثمارات في الأعمال (الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)) ٪.	↑	تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ (٦ ,٥٧) ٪. (مؤشرات الحسابات القومية، ٢٠١٢)							الإحصاءات الموجودة لا تبين نسبة الاستثمارات في كل إقليم على حدة.
المؤشرات الاجتماعية Social Indicators									
الموارد البشرية ونظم التعليم									
٧- عدد السكان الحاصلين على التعليم الجامعي من مجمل عدد السكان (العمر من ٢٤-٦٤) ٪.	↑	١٠,١	٦,٨	٥,٩	٦,٦	٨,٤	٤,٤	٤	
	الترتيب:	١	٣	٥	٤	٢	٦	٧	
٨- إنفاق الدولة على التعليم للفرد الواحد.	↑	يبلغ إنفاق الدولة على التعليم (٢ ,٧)٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ نصيب الطالب من الانفاق على التعليم العالي (٢٣١ ,١٩) ريال. (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١).							لا يوجد إحصاء يوضح نسبة إنفاق الدولة على التعليم للفرد الواحد في الإقليم.
٩- انفاق الدولة على البحث والتطوير (R&D) للفرد الواحد.	↑	يبلغ انفاق الدولة على الموارد البشرية ٦ ,٥٠ ٪ من الميزانية. تشمل الموارد البشرية: التعليم العام، التعليم العالي، التدريب التقني، التدريب المهني، العلوم والتقنية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١).							لا يوجد إحصاء يوضح نسبة إنفاق الدولة على البحث والتطوير بشكل خاص في الإقليم.

مؤشرات المستوى الأول للتنافسية الإقليمية الحضرية	الاتجاه نحو التنافسية	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	عسير	جازان	ملحوظة
١٠- عدد براءات الاختراع لكل (١ مليون) شخص.	↑	تبلغ نسبة براءات الاختراع (١٫٣٣) ٪ عالميًا، نسبة (٦٦) ٪ من إجمالي اختراعات العالم العربي، (٣١) براءة اختراع لكل مليون سعودي بمعدل تراكمي بدءًا من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢. (www.gccpo.org، ٢٠١٣)							لا توجد إحصاءات توضح عدد براءات الاختراع في الأقاليم.
١١- عدد الموظفين في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).	↑	٥٤,٦٤١	٢٦,٦٢٣	٢٩٥٥	١٩٤٣	١١,٨٣٥	٢٩٩٤	١٣٤٠	المرجع: (مسح القوى العاملة ١٤٣٣، ٢٠١٢)
	الترتيب:	١	٢	٥	٦	٣	٤	٧	
الظروف المعيشية، الرفاه الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية والصحية									
١٢- متوسط الدخل الشهري الإجمالي (الأجور). (ريال سعودي)	↑	١٧٦٢٤	١٤٦٢٢	١٢٤٦٥	١٠٧٦١	١٥٥٩٧	١٢٦٩٨	٦٩٣٢	
	الترتيب:	١	٣	٥	٦	٢	٤	٧	
١٣- الكثافة السكانية ٪.	↑	١٨,٦	٥٢,٩	١٢,٣	١٧,٣	٧,٩	٢٤,٩	١٠٥,٧	الكثافة = إجمالي السكان في الإقليم / مساحة الإقليم.
	الترتيب:	٤	٢	٦	٥	٧	٣	١	
١٤- مؤشر متوسط العمر المتوقع للحياة.	↑	يسمى مأمول العمر أو العمر المتوقع عند الولادة، ويبلغ (٧٣,٨) سنة في كامل المملكة.							لا يوجد إحصاء يوضح العمر المتوقع للحياة في كل إقليم على حدة.
١٥- عدد الجرائم المسجلة.	العدد: ↓	١٦٤٣	٢٦٧٦	٧٥٠	٣٨٣	١١٤٢	٤٥١	٢١٧	شملت الجرائم: المخدرات، القتل، التهديد، الاعتداء، الحوادث المرورية، السرقة، النهب، ايذاء الغير.
	النسبة:	٠,٠٢٣	٠,٠٣٧	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢٦٦	٠,٠٢٢٦	٠,٠١٥٢	
	الترتيب:	٣	٦	٧	٥	٤	٢	١	
١٦- عدد الأسرة في المستشفيات.	↑	٧٢٢١	٦٦٠٠	٢٥٨٠	٢٣٣٠	٤٧٣٤	٢٧٢٠	٢٨٨٥	
	الترتيب:	١	٢	٦	٧	٣	٥	٤	
١٧- عدد المركبات الشخصية لكل (١٠٠٠) شخص.	↑	ــــــــــــــــ							
المؤشرات البيئية Environmental Indicators									
جودة البيئة									
١٨- نسبة الوحدات السكنية المزودة بشبكة تصريف صحي ٪.	↑	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٣	٪ ٩٦,٣	٪ ٩٦,٩	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٨,٧	٪ ٩٩	عدد المساكن المزودة بشبكة صرف صحي X١٠٠ / عدد المساكن في الإقليم.
	الترتيب:	٢	٣	٧	٦	١	٥	٤	
١٩- نصيب الفرد من مجموع المناطق الخضراء (م٢ / شخص).	↑	ــــــــــــــــ							لا يوجد إحصاءات للأقاليم.
٢٠- الانبعاثات الناتجة عن تلوث الهواء لكل ١ كم٢.	↓	ــــــــــــــــ							لا يوجد إحصاءات للأقاليم.

مؤشرات المستوى الأول للتنافسية الإقليمية الحضرية	الاتجاه نحو التنافسية	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	عسير	جازان	ملحوظة
البنية التحتية									
٢١- طول الطرق المحلية المرفقة بممرات معبدة لكل ١ كم.	↑	٤٣٣٧	٤٠٨٦	٣٤٠٠	٣٢٧١	٣٩٩٧	٣٥٠١	١٣٣١	يبلغ مجمل الطرق المعبدة المرفقة بأرصفة وأعمدة إنارة وأشجار في كامل المملكة (٣٥٢٨٢) كم، والمعبدة فقط (٩١١٩٤) كم.
	الترتيب:	١	٢	٥	٦	٣	٤	٧	
٢٢- طول طرق السكك الحديدية لكل ١ كم.	↑	يبلغ طول السكك الحديدية في كامل المملكة (١٤١٨) كم.							
٢٣- متوسط الوقت اللازم للوصول إلى العمل وأماكن الدراسة.	↓	ــ							لا يوجد إحصاءات
٢٤- عدد المسافرين جوًا (القادمين والمغادرين) لكل (١٠٠٠) شخص.	↑	يبلغ عدد المسافرين جوًا (القادمين والمغادرين) (٤٨٠٢٢) ألف شخص.							لا توجد إحصاءات تبيّن عدد المسافرين جوًا في كل إقليم على حدة.
٢٥- عدد مستخدمي الانترنت لكل (١٠٠٠) شخص.	↑	يبلغ عدد مستخدمي الانترنت في كامل المملكة (١٣٦٠٠) ألف شخص.							لا توجد إحصاءات تبيّن عدد مستخدمي الانترنت في كل إقليم على حدة.
ترتيب الأقاليم السعودية في مؤشرات التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة		١	٢	٧	٥	٣	٤	٦	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [٣][٤][٥][٦][٧][٩][١٠][١٢][١٣].

الجدول (٩). نقاط القوة والضعف لأقاليم المملكة العربية السعودية.

الإقليم	نقاط القوة	نقاط الضعف
الرياض	– إقليم مستقطب للاستثمار والموارد البشرية والعمالة المتدربة. – اقتصاد قوي متنوع يعتمد على المعرفة. – اهتمام كبير بالتعليم والتدريب والتطوير. – مستوى معيشة ورعاية صحية ورفاه اجتماعي جيد.	– التلوث الناتج عن الازدحام. – الهجرة السلبية من الريف إلى الحضر والضغط على الموارد الموجودة.
مكة المكرمة	– مركز ديني عالمي وقيمة تاريخية وأثرية مهمة. – اهتمام بالموارد البشرية ونظم التعليم وقطاعات المعرفة. – مستوى صحي واجتماعي جيد. – تجهيزات أساسية وخدمات متطورة.	– وجود بعض الإشكاليات بسبب وجود العمالة الوافدة بكثرة والتي تُعدُّ الأعلى على مستوى المملكة. – ارتفاع نسب البطالة. – الضغط والكثافة الشديدة في موسم الحج.
المنطقة الشرقية	– ظروف معيشية ورعاية صحية واجتماعية جيدة. – مستوى تعليم مرتفع وموارد بشرية متدربة. – تجهيزات أساسية وبنية تحتية جيدة. – اقتصاد جيد ومعدل توظيف مرتفع.	– هجرة من الريف إلى المدن الكبرى الضغط على الموارد الموجودة. – كثافة منخفضة جدًا بسبب مساحة الإقليم الكبيرة.
عسير	– الأمن العام جيد ونسب جرائم متدنية. – موقع جغرافي عند ملتقى الطرق التي تربط إقليم جازان ومكة المكرمة والرياض. – مركز تجاري وسياحي مهم.	– مستوى التعليم الجامعي. – معدلات بطالة مرتفعة. – ظروف معيشية ورعاية صحية وجودة السكن.
القصيم	– اقتصاد جيد ومعدل توظيف مرتفع. – مناطق ومعالم اثرية. – مركز زراعي وتجاري مهم.	– الموارد البشرية ونظم التعليم. – الظروف المعيشية والرفاه الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والصحية وجودة السكن. – مستوى معيشة ورفاهية ودخل متدني.
جازان	– كثافة سكانية مرتفعة بسبب مساحة الإقليم الصغيرة. – الأمن العام الأفضل ونسبة الجرائم الادنى. – مركز سياحي مهمّ (جبال، سهول، شواطئ، مناطق اثرية).	– بنية اقتصادية وبنية تحتية ضعيفة. – الموارد البشرية ونظم التعليم. – مستوى معيشة ورفاهية أقل.
المدينة المنورة	– بنية وهيكل اقتصادي متوسط. – موقع استراتيجي مهم. – مركز ديني عالمي وقيمة تاريخية مهمة.	– الظروف المعيشية والرفاه الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والصحية وجودة السكن. – مستوى صحي وتعليمي أقل مقارنة بالأقاليم الأخرى.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [٩] [١١] [١٠].

١٦- سياسات وآليات تحقيق التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة في أقاليم المملكة

١٦-٣ اتباع سياسات الإحياء الحضري في أقاليم الدراسة:

ترتبط هذه السياسات بشكلٍ خاص بمركز المدينة، على أن يتوفر في هذا المركز الصفات التالية:

- الكثافة السكانية العالية والتي يُتوقع أن تزيد مستقبلًا مسببة ضغطًا على المركز المديني ومشاكل عديدة.

- وجود مراكز تاريخية وأثرية ذات قيمة بالنسبة لسكان المنطقة وحتى للسياح والمستثمرين.

- وجود مناطق صناعية أو تجارية تمَّ إهمالها أو بقيت على صفتها التجارية أو الصناعية بمردود وفائدة قليلة.

- مناطق ساحلية وضفاف أنهار وشواطئ رملية وموانئ قديمة، وهي مناطق تؤدي إلى تشجيع التنافسية إذا ما تمَّ الاستفادة منها بالشكل الأمثل.

- مناطق ذات قيمة دينية كبيرة للمواطنين داخل الدولة أو خارجها، وتزخر المملكة بهذه المناطق، ومن أهمها الكعبة المشرفة وحرمها المكي، والمدينة المنورة وغيرها الكثير من المواقع الدينية المنتشرة في كامل المملكة.

- مراكز المدن والمناطق التي تحوي السكان الأكثر فقرًا والتي تتّصف بمستوى معيشي ضعيف.

- مناطق السكن العشوائي ذات الكثافة المرتفعة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتدنية.

وتحوي أقاليم المملكة على واحدة أو أكثر من هذه المناطق، وهي تُعدُّ ذات أولوية قصوى لتطبيق سياسات الإحياء الحضري إمّا بتنفيذ حكومي أو من خلال القطاع الخاص أو ضمن شراكة بين القطاعين.

إنَّ تطبيق سياسات الإحياء الحضري الموضَّحة بالجدول (٥) في المناطق السابقة وخصوصًا في الأقاليم التي حازت على المراتب الأخيرة في مؤشرات التنافسية الحضرية مثل المدينة المنورة وجازان والقصيم، له أثر كبير على مركز المدينة باعتباره مصدر الجذب الأول للاستثمار والسياح والقطاع الخاص والعمالة المختلفة، مما يفتح الآفاق نحو مزيد من المشاريع وبالتالي توفير فرص عمل أفضل، إضافة إلى إعطاء صورة عمرانية تخطيطية فريدة ومتميزة للمدينة الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تنافسية الأقاليم بالمملكة.

١٦-٢- تنمية بعض المراكز لتكون بمثابة مراكز للإبداع والابتكار:

يتضمن ذلك الارتقاء بمدن المناطق الإدارية أو الأقاليم ذات القيم المرتفعة في مؤشرات الموارد البشرية ونظم التعليم كما جاء في الجدول (٨) ضمن مؤشرات التنافسية، على سبيل المثال إقليم الرياض، والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة وربطها مع المراكز العالمية، ونشر آثار هذه المراكز إلى جوارها من المناطق الريفية المهمشة، إضافة إلى خلق وتكوين مراكز بحث علمي ترتبط بالجامعات ومراكز ذات علاقة بالتكنولوجيا والعلوم وأخرى ذات اهتمام بالبحث والتطوير في الأقاليم أو المناطق ذات القيم الأقل في مؤشرات

التنافسية الحضرية مثل جازان وعسير والمدينة المنورة، وتفعيل الأنشطة التي ترتبط بمركز الإبداع والموضّحة بالشكل (٨) مثل الإنتاج البصري والإعلامي ومراكز الفنون والعمارة والمعارض والمتاحف والمؤسسات الثقافية وغيرها الكثير، على أن ترتبط هذه المشاريع ببنية تحتية متكاملة.

١٦-٣- بنية تحتية حضرية مستدامة ومتكاملة:

تؤدي البنية التحتية دورًا أساسيًا في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، كما يُعدُّ تحسين مستوى البنية التحتية عاملًا حيويًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، الأمر الذي له تأثير مباشر على التنافسية الإقليمية الحضرية، وتُعدُّ البنية التحتية عصبًا رئيسًا للتنمية الشاملة ودليلًا لتوجيه التنمية في المناطق الجغرافية وفي نشأة وتطور المجتمعات العمرانية كونها الشرايين الرابطة بينها.

وبالرغم من أنَّ المملكة تبذل أقصى الإمكانات وتقدّم أعلى الخدمات في مجال البنية التحتية، إلاّ أنَّ الامتداد الجغرافي الكبير والواسع لأقاليم المملكة يفرض بذل جهود أكثر وميزانيات أكبر على البنية التحتية من أجل تحقيق توازن تنموي وتحسين سوية الأقاليم ذات المؤشرات الأقل، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي اتّباع السياسات التالية:

- التخطيط الشامل والمتكامل للبنية التحتية: وضع خطة وطنية متوسطة وطويلة الأمد من أجل تطوير البنية التحتية لضمان تكامل البنية التحتية الخاصة بالتجمعات العمرانية مثل شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء وربطها مع البنية التحتية الخاصة بالنقل مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وتحقيق خدمات ربط أفضل للبنية التحتية للنقل المتعدد الوسائط، يؤدي ذلك إلى جعل هذه التجمعات العمرانية مناطق استقطاب وجذب للاستثمار والقطاع الخاص والسياحة وبالتالي زيادة وتحسين التنافسية الحضرية.

- تطوير المحطات المتعددة الوسائط ومراكز الخدمات اللوجستية المساندة من خلال دعم المناطق والمواقع الصناعية واللوجستية المهمة مثل مدينة الجبيل وينبع والميناء الجاف في الرياض، والموانئ البحرية على البحر الأحمر والخليج العربي، والمطارات المهمة من خلال بنية تحتية وروابط طرقية تربط كافة أقاليم المملكة، وتوسعة شبكة الخطوط الحديدية، واستحداث شبكة ومحاور نقل متعددة الوسائط.

- تعزيز أعمال التخطيط والخدمات اللوجستية المساندة للنقل في الحج بالاشتراك بين كلٍ من وزارة النقل ووزارة الحج ووزارة الداخلية واللجان المنظِّمة للحج من خلال تحسين وتنظيم أعمال الحج، وتوسيع شبكة الحافلات ونظم النقل العام والخاص بين المناطق والأماكن المقدّسة ومراقبة وتوجيه تحركات الحجاج (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

١٦-٤- سياسات قطاعية وفقًا لمؤشرات التنافسية الحضرية:

أوضحت مؤشرات التنافسية التي تمَّ تطبيقها على أقاليم المملكة وجود تفاوت ملحوظ بين الأقاليم بالرغم من حرص الدولة على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة، حيث بلغت نسبة تغطية معظم هذه الخدمات معدّلات عالية جدًا، إلاّ أنَّه ينبغي اتباع سياسات أخرى تقلل التفاوت التنموي وتحسّن من تنافسية الأقاليم، ولذلك وبعد الاطلاع على الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية والمراجع الموجودة تم اقتراح مجموعة من السياسات لتحقيق وتحسين التنافسية الإقليمية الحضرية المستدامة بين أقاليم المملكة، هذه السياسات يتمَّ توضيحها في القطاعات التالية:

- القطاع الاقتصادي:

- الاهتمام بالقطاعات غير النفطية، إضافة إلى القطاع الحكومي والخدمي.

- تحسين إنتاجية العمالة الوطنية، كما أنَّ تحسين بيئة العمل ومراقبة جودتها ترتبط بشكلٍ مباشرٍ بإنتاجية العامل ويتمّ ذلك من خلال مهمات التفتيش التي تقوم بها وزارة العمل السعودية، ويترتب على تطوير بيئة العمل الإسهام بفاعلية في تحسين مستوى أداء العامل وتحسين كفاءته الإنتاجية (مسح القوى العاملة ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م).

- القطاع الخاص هو الموظّف الرئيس للقوة العاملة الوطنية ويتأثر بشكلٍ أسرع بالتطورات التي تستجد في تقنيات الإنتاج وذلك لانفتاحه على المنافسة المحلية والأجنبية، وفي ضوء ذلك فإنَّ التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب تطوير برامج التأهيل (العلمي والعملي) وذلك للوصول بقوة العمل الوطنية إلى مستوى عمالة المعرفة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

- تيسير شروط الإقراض للأنشطة التجارية والصناعية التي تنشأ خارج المدن الكبيرة، ومنح المستثمرين حوافز ضريبية للاستثمار في المناطق الأقل نموًا من خلال تطبيق مجموعة من السياسات الضريبية، وذلك من خلال أخذ ضرائب وأجور كبيرة من جميع المصانع والشركات والمكاتب المتوضعة في مراكز المدن وخاصة الكبرى منها، بينما يتمّ إعطاء حوافز وتسهيلات مالية ومادية وضرائب أقل بفارق كبير إذا وافقت الشركات والمصانع على إعادة توطّنها في الهوامش والمناطق الريفية بحيث تتجنب المدن الكبرى، كما أنَّ إعادة توطين المصانع التي تتطلب عمالة كبيرة وتكنولوجيا ومعرفة أقل في المناطق الريفية يؤدي إلى عكس ظاهرة الهجرة السلبية التي تعاني منها أقاليم المملكة باتجاه الأرياف نتيجة لتوافر فرص العمل.

- القطاع الاجتماعي:

- تأهيل قوة العمل الوطنية وتشغيلها في إطار منظومة متكاملة من الأجهزة الحكومية ومؤسّسات

التعليم والتدريب، يتحقَّق ذلك من خلال مؤسّسات التعليم العالي والأساسي والمؤسّسة العامة للتدريب التقني والمهني، كما يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية في المملكة بدورٍ مهم في تنسيق جهود التأهيل والتشغيل من خلال برامجه المتنوعة، فضلًا عن تقديم الدعم المالي لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتشغيلها في القطاع الخاص، إضافة إلى دعمه لأصحاب المنشآت الصغيرة وتأهيلهم (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

- مواصلة الجهود للقضاء على الأمية، وتحقيق التوسّع الكمي والتطوّر النوعي في التّعليم الأساسي والعالي، والاستمرار في زيادة مشاركة الإناث في التعليم، وتحسين المستوى التعليمي للقوى العاملة.

- تعزيز الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والابتكار، فهناك نقص في أعداد المتخصصين في مجالات العلوم والهندسة في أقاليم المملكة، إضافة إلى ضعف العلاقات بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال.

- دعم البحث العلمي والإسهام في إنتاج المعرفة، وتأهيل وتدريب الطاقات البشرية الوطنية وتطويرها في مجالات البحوث والتطوير والتقانة وفقًا لحاجة سوق العمل (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

- تحسين الأوضاع الصحية من خلال التوسع في توفير الرعاية الصحية الأولية، وزيادة كفاءة أنشطتها وتيسير الحصول عليها لجميع الأسر في جميع مناطق المملكة، وتوفير الرعاية العلاجية العامة والتخصصية وتحسين كفاءة خدمات الرعاية الصحية والعمل على تنويع مصادر تمويل الخدمات الصحية.

- تعزيز مستوى التعاون بين مختلف الجهات المعنية مع إعطاء أولوية قصوى للإسكان التنموي الموجه للشرائح منخفضة الدخل، ومعالجة ظاهرة السكن العشوائي في المدن وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص في تلبية احتياجات السوق وتمويل بناء الوحدات السكنية بالتعاون مع القطاع الحكومي من خلال إعطاء القروض العقارية.

- تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، حيث تتبنى المملكة منهجية التخطيط الاستراتيجي الشامل الذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي، كما يهدف إلى تعزيز مستوى التعاون بين مختلف الجهات، حيث ابتدأت هذه المنهجية في خطة التنمية الثامنة وتؤكد عليها خطة التنمية التاسعة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

- القطاع البيئي:

يجري الالتزام بمبدأ التنمية المستدامة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة للمملكة العربية السعودية، وضمان انسجام جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، والاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة، وفي هذا المجال يتمّ التوجه في استخدام الموارد المائية على مصادر المياه المتجددة، وتكثيف الجهود لوقف عملية التصحر، وتطوير نباتات صالحة للأراضي الجافة، وتنمية الغابات،

كما يستمر العمل على الحد من انبعاث الغازات والملوثات من المصانع ووسائل النقل، وتطوير حلول تقنية للتخلص من غازات الاحتباس الحراري (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م). أمّا على صعيد خدمات المياه والصرف الصحي، فيتمّ دراسة إنشاء شبكة مزدوجة للأغراض المنزلية إحداها لمياه الشرب والأخرى للاستعمالات الصحية، وعلى صعيد الإسكان فإنَّ خطط التنمية تستدعي إنشاء (١,٢) مليون وحدة سكنية خلال السنوات الخمس القادمة كما جاء في خطة التنمية التاسعة للملكة العربية السعودية، وذلك من أجل تأمين سكن للمواطنين والعمالة الوافدة، ويحتاج ذلك مساحة تقدر بـ (٣٥٠) مليون متر مربع، ويتطلب ذلك بنية تحتية ضخمة متكاملة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م)، وبالتالي فإنَّ البنية التحتية تحدّد نمط الاستهلاك وتؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على البيئة والموارد الموجودة، من هنا يؤدي إنشاء وتأسيس البنية التحتية ضمن مبادئ الاستدامة إلى وضع اقتصادي أفضل نتيجة التوفير في كلف الإنشاء والتشغيل والصيانة مستقبلًا وآثار إيجابية على البيئة والمواطنين.

في الختام يمكن القول إنَّ الهدف الأسمى من تطبيق المؤشرات ووضع السياسات المختلفة لأقاليم المملكة السبعة يكمن في ضرورة تفعيل دور هذه الأقاليم كما يلي:

- أقاليم الرياض ومكة المكرّمة: جعلها مراكز تنافسية عالمية تتضمن السياسة والعلم والمعرفة (مراكز سياسية، مالية، سياحي، دينية، اقتصادية، تجارية) وتحويلها إلى بوابات للإبداع والابتكار.

- إقليم عسير: مركز جذب سياحي وتجاري مهم، ونقطة ربط بين مراكز وبوابات المملكة (الرياض، مكة المكرمة، جازان، المنطقة الشرقية، البحر الأحمر).

- إقليم المنطقة الشرقية: قطب تنموي واعد بفعل مدنه على الخليج العربي، ومركز اقتصادي تعليمي خدمي، ويتميز بربطه الدولي والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، الكويت) ومنه إلى أقاليم المملكة الغربية، وبالتالي تفعيل دوره كإقليم يربط شرق شبه الجزيرة بغربها.

- إقليم القصيم: مركز تجاري وزراعي عالمي، وإقليم خدمات لوجستية واعدة، يربط أقاليم المملكة الشمالية ذات المستويات التنموية الضعيفة بأقاليم المملكة الجنوبية والغربية الأكثر تقدمًا.

- إقليم جازان: بوابة رئيسة لواردات الجزء الجنوبي الغربي من المملكة، ومركز سياحي وتجاري وزراعي.

- إقليم المدينة المنورة: مركز ديني عالمي وسياحي وتجاري، وضرورة تفعيل دوره بشكلٍ مضاعف ليصبح مركز سياحي وتجاري رائد (الإقليم الأقرب إلى مصر من جهة البحر الأحمر بالمقارنة مع الأقاليم السابقة).

وتتميز الأقاليم الثلاثة الأخيرة بمقومات وموارد تنموية جيدة ينبغي استثمارها بشكل أفضل باتباع السياسات المقترحة، ويتحقق ذلك على يد حكومة

كفوءة وفعّالة ونظام إداري متماسك متكامل مع الانتباه إلى ضرورة إشراك المجتمع المحلي في وضع السياسات وتطبيقها، وتبقى هذه المؤشرات والسياسات مجرد خطوة أولى لدراسة الوضع التنافسي لأقاليم المملكة العربية السعودية، ومجرد فاتحة لبحوث ودراسات علمية أكبر تدعم التنمية والتكامل الإقليمي والدولي على حد سواء.

١٧- نتائج البحث

- إنَّ نوعية وشروط الحياة في المدينة مثل مستوى الترفيه والتنمية الثقافية، ونوعية البنية التحتية المتكاملة، والأمن العام لها تأثير قوي جدًا على التنافسية الحضرية، وعلى الرغم من استخدام الباحثين معايير مختلفة لتحديد قدرة الإقليم على المنافسة إلاَّ أنَّهم أجمعوا على أنَّ الأقاليم الأكثر تنافسية هي تلك التي تقدم أعلى نوعية حياة لسكانها والظروف الأكثر قبولًا للأعمال والاستثمار والأكثر جاذبية للسيّاح، وهي تضمُّ المدن الأكثر تنافسية أيضًا.

- يقيس المؤشر ظاهرة معينة أو أداءً محدّدًا خلال فترة زمنية معينة، كما يفسر ويحلل الوضع الراهن لحالة الدراسة، من هنا تُعدّ مؤشرات التنافسية الحضرية وسيلة لإجراء مقارنة بين أقاليم الدولة من أجل الوقوف على الإيجابيات والسلبيات أو الفرص والمعوقات وبالتالي وضع خطط وسياسات تنموية تستند على مبادئ ونظم وتحاليل مدروسة.

- لا يُعدُّ الإقليم تنافسيًا إذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية غير متوافقة ولا تراعي البيئة، وبالتالي فإنَّ الإقليم الذي تؤثر فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية على البيئة بشكلٍ سلبي لا يُعدُّ إقليمًا تنافسيًا.

- لا يوجد سياسات أو خطط عامة يمكن تطبيقها على كافة الأقاليم، بل يجب أن يكون لكلّ إقليم سياسته الفريدة الخاصة به مع الاستفادة من التجارب الناجحة، ولأن الإقليم ليس كيانًا معزولًا عن غيره فإنَّ استراتيجية التنافسية يجب أن تكون منسجمة ومتوازنة مع الاستراتيجيات التنموية ذات المقياس الأكبر.

- صعوبة الحصول على الإحصاءات والبيانات على المستوى الاقليمي "Regional"، وعلى المستوى ما بين الأقاليم "Interregional" كما في حالة المملكة العربية السعودية، وكذا الأمر بالنسبة إلى معظم الدول العربية، وذلك لأنَّ معظم الإحصاءات في الأقاليم العربية تقيس مؤشرات التنمية للدولة ككل وأحيانًا ضمن أقاليمها في بعض المؤشرات ذات الخصوصية، كما أنَّ المقارنات بين أقاليمها أو مناطقها الإدارية تنحصر في مجالات محدودة جدًا، من هنا ينبغي أن تقوم الحكومات والجهات المعنية بدراسة وتحليل التنافسية ومؤشراتها ومستوياتها وذلك بإجراء مقارنات شاملة بين كافة الأقاليم من أجل وضع الخطط المناسبة.

- تمتلك الدول العربية كافة الموارد والمقومات والعوامل التنموية التي يمكن أن تسهم في تحقيق مدن

وأقاليم أكثر تنافسية وحيوية واستدامة، لكنّها تحتاج إلى أن تحوِّل التحديات الموجودة إلى فرص تنموية من خلال الاستخدام الأكفأ للموارد الموجودة والاهتمام بالتركيب الفراغي العمراني لأقاليمها ومدنها من خلال سياسات ومشاريع تستهدف مراكزها العمرانية الحضرية والريفية على حد سواء بشكلٍ يربط استعمالات الاراضي بنظم نقل متطورة ومستدامة، إضافة إلى الإدارة المؤسساتية الناجحة وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار.

- أهمية تطوير هذا الحقل العلمي ضمن دراسات وبحوث مستفيضة، وضرورة أن يهتمّ المخططون والجهات العمرانية والتخطيطية بدراسة موضوع التنافسية الإقليمية الحضرية ضمن المناهج التدريسية، وضمن برامج الإدارات والوزارات الحكومية المختصة، وربطه مع البحوث المتعلقة بالتنمية المكانية العمرانية والتخطيطية على المستوى الإقليمي والوطني والدولي.

١٨- المراجع العربية

المعهد العربي للتخطيط، *"تقرير التنافسية العربية ٢٠١٢م"*، الكويت، الإصدار الرابع، مكتبة الكويت الوطنية، (٢٠١٢م).

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، *"أطلس السكان والمساكن: النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن"*، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٤م).

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، *"التعداد العام للسكان والمساكن"*، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (٢٠١١م).

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، *"الكتاب الإحصائي السنوي"*، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٢م).

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، *"مؤشرات الحسابات القومية"*، إحصاءات الدخل القومي، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٢م).

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، *"مسح القوى العاملة ١٤٣٣هـ"*، الدورة الأولى، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٢م).

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، *"مسح إنفاق ودخل الأسرة"*، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (٢٠١١م).

ميّا، رولا أحمد، "التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية*، المجلد السادس والعشرون، العدد (١)، (٢٠١٠م).

هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، *"المملكة العربية السعودية: حقائق وأرقام"*، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٢م).

وزارة الاقتصاد والتخطيط، *"الاقتصاد السعودي في أرقام"*، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٢م).

وزارة الاقتصاد والتخطيط، *"خطة التنمية التاسعة"*، الفصول (١٠)، (١١)، (٢٠)، (٣٥)، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٠م).

وزارة التعليم العالي، *"مؤشرات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"*، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، المملكة العربية السعودية، موصد التعليم العالي، (٢٠١١م).

وزارة الصحة، *"الكتاب الإحصائي السنوي" Health Statistical Year Book"*، المملكة العربية السعودية، (٢٠١١م).

Arabic References

Arab Planning Institute, "Arab World Competitiveness Report 2012", Kuwait, fourth edition, Kuwait National Library, (2012).

Department of Statistics and Information, "Atlas of Population and Housing: The Detailed Results of the General Census of Population and Housing," the Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia, (2004).

Department of Statistics and Information, "General Census of Population and Housing," Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia, (2011).

Department of Statistics and Information, "Statistical Yearbook", Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia, (2012).

Department of Statistics and Information, "Indicators of National Accounts," National Income Statistics, Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia, (2012).

Department of Statistics and Information, "Labour Force Survey 1433", the first session, Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia, (2012).

Department of Statistics and Information, "a Survey of Household Income and Spending," Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia, (2011).

Mia, Rola Ahmad, "Urban Planning in Syria and Contemporary Trends Towards Sustainable Urban Development", Damascus University Journal of Science and Engineering, Vol XXVI, Issue (1), (2010).

Saudi Geological Survey, "Saudi Arabia: Facts and Figures", Saudi Arabia, (2012).

Ministry of Economy and Planning, "the Saudi Economy in Numbers", Saudi Arabia, (2012).

Ministry of Economy and Planning, "the Ninth Development Plan," chapters (10), (11), (20), (35), Saudi Arabia (2010).

Ministry of Higher Education, "Indicators of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia," Deputy Ministry for Planning and Information, Saudi Arabia, Observatory on Higher Education, (2011).

Ministry of Health, " Health Statistical Year Book ", Saudi Arabia, (2011).

١٩- المراجع الأجنبية

Balkyte, Audrone and Tvaronaviciene, Manuela; *"Perception of Competitiveness in the context o Sustainable Development: Facts of "Sustainable Competitiveness"*, (2010).

Begg, I. , *"Cities and Competitiveness"*, Urban Studies, 36 (5), (795-809), (1999).

Bruneckiene, Jurgita and Guzavicius, Andrius and Cincikaite, Renata, "Measurement *of Urban Competitiveness in Lithuania"*, ISSN (1392 - 2785) , (2010).

Christian H. M. Ketels, *"Michael Porter's Competitiveness Framework—Recent Learnings and New Research Priorities"*, Springer Science Business Media, (2006).

David Gillen, *"Pacific Crossroads: Canada's Gateways and Corridors"*, Centre for Transportation Studies, University of British Columbia, Canada. (2008).

Eco Cities: *"Ecological Cities as Economic Cities, A City-by-City and Sector-by-Sector Lens on Urban Infrastructure"*, Field Reference Guide, (2009).

"Enhancing the Competitiveness and Attractiveness of Canada and its Cities", The City Of Calgary, (2008).

E, Simoes; Basel – Lörrach, *"Swiss-German pilot region for cross-border health care in the Trinational Eurodistrict Basel"*, (2010).

European Commission, *"Sixth Periodic Report on the Social and Economic Situation of Regions in the EU"*, Business European Commission, (1999).

"Global Competitiveness Report 2007–2008", World Economic Forum, (2007).

بيانات التنمية البشرية http://hdr.undp.org/statistics

Huggins, R.; Davies, W; *"European Competitiveness Index 2006–07"*. United Kingdom: Robert

Rogerson, J. R; *"Quality of Life and City Competitiveness"*. Urban Studies, 36(5-6), p (969-985), (1999).

Snieska, Vytautas and Bruneckiene, Jurgita; *"Measurement of Lithuania Regions by Regional Competitive Index"*, ISSN (1392- 1785), (2009).

UN-Habitat; *"The state of Asian cities 2010/2011"*, (2010).

United Nations, *"Developing Eco-Efficient and Sustainable Urban Infrastructure in Asia and Latin America, Are We Building Competitive & Livable Cities"*, (2011).

Webster, Douglas and Muller, Larissa; *"Urban Competitiveness Assessment in Developing Country Urban Regions: The Road Forward"*, (2005).

www.asp.com, An Overview of Spatial Policy in Asian and European Countries.

www.gccpo.org مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

Huggins Associates Ltd. ISBN (1-902829-03-4), p (39), (2006).

Huggins, Robert and Thompson, Piers; *"UK Competitiveness INDEX"*, Centre for International Competitiveness, (2011).

International Centre for Local and Regional Development, *"Spatial Strategies on the Island of Ireland"*, Development of a Framework for Collaborative Action, (2006).

Jatuliaviciene, Grazina and Kucinskiene, Marija; *"Competitiveness and Innovation Synthesis in the Integrated Global Economy"*, Vilnius University, Lithuania, (2010).

Lengyel, Imre and Lukovics, Miklos; *"An Attempt for the Measurement of Regional Competitiveness in Hungary"*, (2006).

Lonsdorf, *Katherine; "From Freeways to Waterways: What Los Angeles Can Learn From Seoul"*, (2011).

Martins, Natalino; *"Intelligent Cities Project. Urban Revitalization Guidelines for the Competitiveness and Sustainability of Cities"*, (2007).

Porter, Michael E; *"The Competitive Advantage of Nations"*, New York, The Free Bress, (1990).

Indicators and Policies for Achieving Sustainable Urban Regional Competitiveness and its Application on Saudi Arabia Regions

Riham Fakhouri, Roula Ahmad Maya

(Received 24/3/2013; accepted for publication 2/9/2013)

Abstract. Sustainable Urban Competitiveness is considered one of the contemporary orientations that some countries follow to achieve a balanced and integrated development among their different regions. However, the methods and techniques used to achieve sustainable urban competitiveness are not sufficiently clear. As a result, this research is interested in studying the theoretical part in sustainable urban competitiveness including its definitions, factors and indicators. These indicators can be used to measure how much competitive regions and cities are within one country and consequently how advanced they are on different developmental levels. But this tool is not sufficient by itself; it should be accompanied by other instruments such as setting and applying a group of strategies, some of which support the existence of development centers and others link the existence and prevalence of development to a sustainable and integrated infrastructure and wise administrative policies.

Through studying the different experiences of the regions that strive to improve their competitiveness on all levels and through examining the strategies these regions follow and improve, the research stresses that applying the indicators and strategies of urban regions competitiveness of Arab regions is possible especially that all elements and developmental resources, including good infrastructure provided with advanced and good network connections and natural, human and material resources are available. Lots of Arab countries have achieved good results in global competitiveness, yet they should make urban competitiveness their first priority in their developmental agendas in order to meet with the developed countries.

Keywords: Competitiveness, Urban Competitiveness, Region, Development, Factors of Competitiveness, Sustainable Competitiveness, Sustainable Urban Indicators, Policies for Urban Development, Arabic Regions, Kingdom of Saudi Arabia.